



PROVISIONAL

A/31/PV.107  
24 February 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة بعد المائة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٦/٣

الرئيس : السيد أميراسينغ ( سرى لانكا )

- الأزمة المالية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة [٩٤]
  - دراسة استعراضية للأجهزة المشتركة بين الحكومات والمؤلفة من الخبراء التي تعالج شؤون اعداد البرامج والميزانيات ومراجعتها وقرارها : تقرير اللجنة الخامسة [٩٥]
  - وحدة التفتيش المشتركة : تقرير اللجنة الخامسة [٩٧]
  - الأماكن اللازمة للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة [٩٩]
  - نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة [١٠٤]
- ( أ ) تقرير الأمين العام

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ( آذار/مارس ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

(ب) التعديلات المقدمة من اندونيسيا ، والجمهورية الدومينيكية ، وغواتيمالا ، وكولومبيا ، ونيكاراغوا

— تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة :

( أ ) لجنة الاشتراكات : تقرير اللجنة الخامسة [ (ب) ١٠١ ]

(ب) لجنة الاستثمارات : اقرار التعيينات التي أجراها الأمين العام : تقرير اللجنة الخامسة [ (ب) ١٠١ ]

(ج) لجنة الخدمة المدنية الدولية : تقرير اللجنة الخامسة [ (و) ١٠١ ]

(د) لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة [ (ز) ١٠١ ]

— تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة [ ١٠٥ ]

— الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ : منامة الأمم المتحدة للانمـاء الصناعي : تقرير اللجنة الخامسة [ ٩٢ و ٥٧ ]

— الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ : تقرير اللجنة الخامسة [ ٩٢ ]

— تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : [ ١٢ ]

( أ ) تقرير اللجنة الخامسة

(ب) الفصول التي تم النظر فيها مباشرة في الجلسة العامة [ (A/31/3) الفصلان الأول والثامن ( الفروع ألف الي واو ) ]

— انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة : مذكرة من الأمين العام [ (د) ١٠ ]

— تعيين مفوض الامم المتحدة لناميبيا : مذكرة من الأمين العام [ (د) ٨٥ ]

— زيادة أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف [ ٢٧ ]

— التعيينات المتبقية :

( أ ) اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في ميدان الألعاب الرياضية [ ٥٢ ]

(ب) اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن [ ١٢٣ ]

١ - ب

- ( ج ) اللجنة الاستشارية لصندوق التبرعات لمقد الامم المتحدة للمرأة [٧٥]
- ( د ) اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح [٤٩]
- تعليق الدورة الحادية والثلاثين

افتتحت الجلسة في الساعة ١٨/٠٥

بنود جدول الأعمال ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠١ (ب) و (د) و (و) و (ز) ،  
١٠٥ ، ٩٢ ، ٥٧ و ٩٢ ، ٩٢ ، ١٢٩

الأزمة المالية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (A/31/467)

دراسة استعراضية للأجهزة المشتركة بين الحكومات والمؤلفة من الخبراء التي تعالج شؤون اعداد  
البرامج والميزانيات ومراجعتها واقرارها : تقرير اللجنة الخامسة (A/31/468)

وحدة التفتيش المشتركة : تقرير اللجنة الخامسة ( الجزء١ ان الاول والثالث ) (A/31/457 and Add.1)

الأماكن اللازمة للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة ( الاجزاء من الاول الى الثالث ) (A/31/450  
(and Add. 1 and 2

نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة :

( أ ) تقرير اللجنة الخامسة (A/31/455) ؛

( ب ) التعديلات المقدمة من اندونيسيا ، والجمهورية الدومينيكية ، وغواتيما ، وكولومبيا  
ونيكاراغوا (A/31/L.36)

تعيينات لملء المناصب الشاغرة في الهيئات الفرعية للجمعية العامة :

( أ ) لجنة الاشتراكات : تقرير اللجنة الخامسة (A/31/312) ؛

( ب ) لجنة الاستثمارات : اقرار التسمينات التي أجراها الأمين العام : تقرير اللجنة  
الخامسة (A/31/314) ؛

( ج ) لجنة الخدمة المدنية الدولية : تقرير اللجنة الخامسة (A/31/316) ؛

( د ) لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة  
(A/31/317)

تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة  
الخامسة (الجزء الثالث ) (A/31/278/Add.2)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ : منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي : تقرير  
اللجنة الخامسة (A/31/469)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ : تقرير اللجنة الخامسة (A/31/470)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي :( أ ) تقرير اللجنة الخامسة (A/31/466)( ب ) الفصول التي تم النظر فيها مباشرة في الجلسة العامة [ A/31/3 ، الفصلان الأول والثامن ( الفروع ألف الى واو ) ]الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) ان البنود الاولى في جدول أعمالنا لفترة ما بعد الظهر

هذه هي تقارير اللجنة الخامسة المتعلقة ببنود جدول الاعمال ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٩٢ ، ٥٧ و ٩٢ و ١٢٠

قدم السيد إي بريان ناسون ( ايرلندا ) ، مقرر اللجنة الخامسة ، تقارير هذه اللجنة( A/31/467 ، A/31/468 ، A/31/457 و Add.1 ، A/31/450 و Add.1 و 2 ، A/31/312 )( A/31/314 ، A/31/316 ، A/31/317 ، A/31/455 ، A/31/278/Add.2 ، A/31/469 ، A/31/470 ، و A/31/466 ) ،ثم تحدث على النحو التالي :السيد ناسون ( ايرلندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) مقرر اللجنة الخامسة : ستقدم التقارير

العشرة المقدمة من اللجنة الخامسة بالترتيب المبين في عدد اليوم من يومية الامم المتحدة . وسأبدأ بالبند ٩٤ من جدول الاعمال ، وهو " الازمة المالية للامم المتحدة " ؛ ويرد تقرير اللجنة الخامسة فسي الوثيقة A/31/467 ، التي ترد توصية اللجنة في الفقرة ٥ منها . ويوجد تصويب واحد يجب ادخاله على هذه الوثيقة : ففي الفقرة ٨ ، يجب اضافة اسمي الارجننتين ونيكاراغا الى أسماء المشتركين في تقديم مشروع القرار . وتشير الفقرة ٧ من التقرير الى المشروع الذي قدمه ممثل المملكة العربية السعودية في الوثيقة A/C.5/31/L.4 . وقد طلب الممثل احواله هذا المشروع الى لجنة التفاوض عندما تستأنف جهودها فيما يختص بالازمة المالية .

سأنتقل الآن الى البند ٩٥ من جدول الاعمال ؛ ان تقرير اللجنة الخامسة ، الذي يوصي

بتأجيل النظر في هذا البند الى الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، يرد في الوثيقة A/31/468 and Corr. 1 .

ويرد تقرير اللجنة الخامسة حول البند ٩٧ من جدول الأعمال في الوثيقة A/31/457 and

Add.1 . ويوجد عدد من التصويبات التي يجب ادخالها على هذا التقرير .

وترد توصية اللجنة فيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة في الفقرة ١٩ من الوثيقة .  
وترد توصية اللجنة الخامسة في الفقرة ٢٤ من الجزء الثاني من تقرير اللجنة عن وحدة التفتيش  
المشتركة في الوثيقة 1 .A/31/457/Add.

أنتقل الآن الى البند ٩٩ من جدول الاعمال ، المعنون " الأماكن اللازمة للأمم المتحدة ".  
 ترد توصية اللجنة الخامسة في الجزء الاول من هذا التقرير في الفقرة ١٢ من الوثيقة A/31/450 .  
 ويتعلق الجزء الثاني من التقرير بـ " الانتفاع بالأماكن المخصصة للمكاتب ومرافق الاجتماعات بمركز  
 " دونوبارك فسي فيينا " ، ويرد في الوثيقة A/31/450/Add.1 . ويجب ادخال عدد من التصويبات  
 فيما يتعلق بذلك التقرير .

يجب حذف العبارة " بفسحة تتسع لما بين ١٠٠ و ١٠٠٠ شخصا " الواردة في نهاية  
 السطر الثالث، وبداية السطر الرابع من الفقرة ٧ في الصفحة ٣ .  
 يجب تصويب كلمة " تعديل " الواردة في نهاية السطر الاول من الفقرة ١٣ ، الصفحة ٥  
 لتصبح " قرار " .

ترد توصية اللجنة الخامسة في الفقرة ١٧ من الجزء الثاني من التقرير .  
 يرد الجزء الثالث من تقرير اللجنة الخامسة حول البند ٩٩ من جدول الاعمال المعنون  
 " توسيع قاعات الاجتماعات وتحسين خدمة المؤتمرات والمرافق المتوفرة للمندوبين في مقر الأمم  
 المتحدة " ، في الوثيقة A/31/450/Add.2 . وترد توصية اللجنة الخامسة في الفقرة ١٠ .  
 وفيما يختص بالبند ١٠١ من جدول الاعمال المعنون " تعيينات لملء المناصب الشاغرة في  
 عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة " ، توجد أربع تقارير للجنة الخامسة تتعلق بالبنود الفرعية  
 ( ب ) ، ( د ) ، ( و ) ، و ( ز ) .

وفيما يختص بالبند الفرعي ١٠١ ( ب ) ، المتعلق بالاشتراكات ، ترد توصيات اللجنة  
 الخامسة في الفقرة ١١ من الوثيقة A/31/312 .

وفيما يختص بالبند ١٠١ ( د ) المتعلق باقرار التعيينات التي أجراها الامين العام  
 لملء المناصب الشاغرة في عضوية لجنة الاستثمارات ، ترد توصية اللجنة الخامسة في الفقرة ٣ من  
 الوثيقة A/31/314 .

وفيما يختص بالبند ١٠١ ( و ) ، المتعلق بالتعيينات لملء مناصب شاغرة في عضوية لجنة  
 الخدمة المدنية الدولية ، ترد توصية اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من الوثيقة A/31/316 .  
 وفيما يختص بالبند ١٠١ ( ز ) ، المتعلق بالتعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية لجنة  
 المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة ، ترد توصية اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الوثيقة

انتقل الآن الى البند ١٠٤ ، المعنون " نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة " .  
ترد توصيات اللجنة الخامسة في الفقرة ٤٦ من الوثيقة A/31/455 .

أنتقل الآن الى البند ١٠٥ المعنون " تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك " . يرد الجزء الثالث من تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/31/278 Add.2 . وثمة تصويب يجب ادخاله على الفقرة ١٣ من التقرير . حيث يجب أن يكون نص الفقرة ١٣ على النحو التالي :

" ١٣ - أعرب عدد من الوفود عن الرأي القائل بأن دولا أعضاء أخرى يجب أيضا ان تتمكن من الاشتراك في الدراسة الاستعراضية المذكورة اعلاه " .  
وثمة تصويب يجب ادخاله على الفقرة ١٤ من الوثيقة ذاتها . حيث يجب حذف عبارة " اتفاق الرأي " في نهاية السطر الاول واطافة مايلي " بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١ أعضاء عن التصويت " . وبذلك يصبح نص الفقرة ١٤ على النحو التالي :

" ١٤ - وبعد ذلك اعتمدت اللجنة مشروع القرار (A/C.5/31/L.43) بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١ أعضاء عن التصويت " .  
وأخيرا ، في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة والمتعلق بقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، يجب حذف العدد الروماني " أولا " من مكانه الحالي على الصفحة ٦ وادراجه قبل الفقرة الاخيرة بثلاث فقرات على الصفحة ذاتها . وعندئذ يظهر العدد الروماني ( أولا قبل فقرة الديباجة التي تبدأ بالكلمات التالية " وان تشير الى انه ، على اثر تجديد ولاية قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . . . " .

وترد توصية اللجنة الخامسة بالنسبة للبند ١٠٥ من جدول الاعمال في الفقرة ١٦ .



يعرض على الجمعية ، تحت البند ٩٢ من جدول الأعمال ، تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/31/469 حول منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي . وترد توصيات اللجنة في الفقرة ٩ من تلك الوثيقة .

ويعرض على الجمعية أيضا تحت البند ٩٢ من جدول الاعمال ، تقرير اللجنة الخامسة . ويرد الجزء الرئيسي من هذا التقرير الذي يتناول موضوع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ في الوثيقتين A/C.5/31/L.46 and Add.1 . وقد عم الجزء الاخير من التقرير الذي يتضمن توصيات اللجنة الرابع في الوثيقة A/31/470 وسيتوحد نصا الوثيقتين A/C.5/31/L.46 and Add.1 في وثيقة واحدة تحت الرمز A/31/470 في صيغته النهائية .

وقد صدرت لائحة تصويبات الوثيقة A/C.5/31/L.46 and Add.1 . وأعتقد أنها عممت ، ربما ليس في جميع اللغات . وتعلم لائحة التصويبات الجمعية العامة أيضا بالبنود الفرعية المدرجة تحت البند ٩٢ من جدول الاعمال التي قررت اللجنة الخامسة ادراجها في جدول اعمال الدورة الحادية والثلاثين .

وأخيرا يتعلق التقرير العاشر الذي أشرف بتقديمه اليوم ، نيابة عن اللجنة الخامسة ، بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت البند ١٢ من جدول الاعمال . وترد توصية اللجنة الخامسة في الفقرة ٣ من الوثيقة A/31/466 . وآمل أن تلقى هذه التقارير جميعها القبول لدى الجمعية .

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) لقد أشار المقرر الى تصويب بيدولي غير عادي ، ولكن قد تكون له اسبابه الخاصة . ولهذا ، بينما نحن نعالج البنود الاخرى ، لعله يتشاور مع رئيس اللجنة الخاصة ويخطرني عما اذا كان يتمسك بالتغييرات المقترحة . انني أشير الى التصويب الذي اقترحه بشأن الوثيقة A/31/278/Add.2 المتعلقة بتمويل قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . فقد قال فيما يختص بمشروع القرار باء الوارد في الصفحة ٦ من النص الانكليزي ان العدد الروماني 'أولا' يجب ان ينقل من مكانه الحالي ويدرج بعد الفقرة السادسة من الديباجة . وهذا يعني ان منطوق مشروع القرار سينص على ما يلي :

" وان تشير الى انه ، على اثر تجديد ولاية . . .

" وان تضع نصب عينيها ان السنة المالية لقوة الامم المتحدة . . . "

ان هذه الصياغة لا تلائم الاجزاء المتعلقة بمنطوق القرارات فاذا لم يكن بالامكان اجراء أى تغيير آخر ، فيمكننا على الاقل تغيير صيغة الفعلين ، الى الحاضر ، بحيث يصبح النص كما يلي :

" تشير الى انه ، على اثر تجديد ولاية . . . "

" تضع نصب عينيها ان السنة المالية لقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تنتهي في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر " .

لا أريد لهذا الاقتراح ان يثير مناقشة حول المضمون . واقترح ان يتشاور المقرر مع رئيس لجنته ويخطرني قبل ان نصل الى مناقشة ذلك البند .

وانذا لم يقدم اى مقترح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فسأعتبر ان الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة باستثناء التقرير المتعلق بالبند ١٠٤ من جدول الاعمال باعتبار انه قدمت تعديلات علمية .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) ننظر أولاً في تقرير اللجنة الخامسة، الوارد في الوثيقة A/31/467 حول البند ٩٤ من جدول الاعمال المعنون " الازمة المالية للامم المتحدة " ويرد مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من ذلك التقرير . لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا باتفاق الرأى . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

واعتمد مشروع القرار ( القرار ٣١ / ٩١ ) .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) لقد اختلفنا ، بهذا ، النظر في البند ٩٤ من جدول الاعمال . وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقتين A/31/468 and Corr.1 عن البند ٩٥ من جدول الاعمال المعنون " دراسة استعراضية للاجهزة المشتركة بين الحكومات والمؤلفة من خبراء ، التى تعالج شؤون اعداد البرامج والميزانيات ، ومراجعتها وقرارها " .

ترد توصية اللجنة الخامسة في الفقرة ٣ من التقرير . وقد اعتمدت اللجنة هذه التوصية دون تصويت . فهل لي ان اعتبر أن الجمعية العامة تود ان تحذو حذوها ؟

واعتمدت التوصية .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) لقد اختلفنا بهذا ، النظر في البند ٩٥ من جدول الأعمال .  
 ومنتقل الآن الى تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقتين A/31/457 and Add.1 عن البند  
 ٩٧ من جدول الاعمال ، المعنون " وحدة التفتيش المشتركة " . لقد اعربت الوفود بالفعل في اللجنة  
 الخامسة عن مواقفها ازاء هذه التوصيات وتظهر هذه المواقف في المحاضر الموجزة لجلسات اللجنة  
 الخامسة المتصلة بذلك .  
 وانني استرعي الآن انتباه الجمعية العامة الى الجزء الاول من تقرير اللجنة الخامسة  
 ( A/31/457 ) . وتوصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٩  
 من ذلك التقرير . وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا باتفاق الرأي . فهل لي ان اعتبر  
 ان الجمعية العامة تود ان تفعل الشيء ذاته ؛  
 واعتمد مشروع القرار ( القرار ٣١ / ١٩٢ ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): ننتقل الآن الى مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٠ من تقرير اللجنة الخامسة (A/31/457). لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا دون تصويت . فاذا لم اسمع اعتراضا ، سأعتبر ان الجمعية العامة تود أن تفعل الشيء ذاته ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أدعو الجمعية العامة الآن الى أن توجه انتباهها الى الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/31/457/Add.1 . وترد مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرة ٢٤ من تلك الوثيقة .  
نبدأ الآن ، أولا ، باتخاذ مقرر بشأن مشروع القرار ألف .  
واعتمد مشروع القرار ألف ( القرار ١٩٣/٣١ ألف ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): ننتقل الآن الى مشروع القرار باء .  
واعتمد مشروع القرار باء ( القرار ١٩٣/٣١ باء ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): لقد اختتمنا النظر في البند ٩٧ من جدول الأعمال . ومنتقل الآن الى تقرير اللجنة الخامسة عن البند ٩٩ من جدول الاعمال المعنون " الاماكن اللازمة للامم المتحدة " . ويرد التقرير في الوثيقة A/31/45 and Add.1 and 2 .  
أدعو الجمعية العامة الى أن توجه انتباهها أولا الى الجزء الاول من تقرير اللجنة الخامسة . ويرد هذا الجزء في الوثيقة A/31/450 . وترد توصية اللجنة الخامسة في الفقرة ١٢ من تلك الوثيقة .

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة هذه التوصية دون اعتراض . فهل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة تود ان تحذو وحذوها ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): ننتقل الآن الى الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخامسة . ويرد هذا الجزء في الوثيقة A/31/450/Add.1 . ويرد مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ١٧ من تلك الوثيقة .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا باتفاق الرأى . فاذا لم يكن هناك أى اعتراض فسأعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها .  
واعتمد مشروع القرار ( القرار ٣١ / ١٩٤ ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نأتى الآن الى الجزء الثالث من تقرير اللجنة الخامسة . ويرد هذا الجزء في الوثيقة A/31/450/Add.2 . ويرد مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ١ . من تلك الوثيقة .  
وأطرح الآن مشروع القرار هذا للتصويت . ولقد طلب اجراء تصويت مسجل له .  
اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، بوروندى ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،

الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، رومانيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

واعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل ١٠ اصوات ( القرار ٣١ / ١٩٥٠ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : بموجب الفقرتين ٣ و ٤ من منطوق القرار الذي اتخذ للتو ، قررت الجمعية العامة :

" تأجيل اتخاذ اي اجراء بشأن اي اختيار يتعلق بترتيب الجلوس الذي سيستعمل في اعادة بناء قاعة الجمعية العامة ، كما اوجز ذلك في الفقرة ٣٥ من تقرير الامين العام " ، وترجو

" رئيس الجمعية العامة ، بعد التشاور مع الدول الاعضاء ، ان يخطر الامين العام ، في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، بالاختيار الاكثر قبولا لدى الدول الاعضاء" .  
وسأجرى المشاورات اللازمة وسأعلم الامين العام بنتيجة هذه المشاورات . وسأبذل كل ما بوسعي لتقرير الاختيار الاكثر قبولا لدى الدول الاعضاء .  
لقد اختتمنا النظر في البند ٩٩ من جدول الاعمال .

وننتقل الان الى تقرير اللجنة الخامسة حول البند ١٠٤ من جدول الاعمال ، المعنون " نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة " . لقد قدمت التعديلات التي أوصت اللجنة الخامسة ، في الوثيقة A/31/455 بادخالها على مشروع القرار II ، في الوثيقة A/31/L.36 .

ندعو ممثل نيكاراغوا الذى يرفب في عرض التعديلات على الوثيقة A/31/L.36 الى التكلم .

السيد الفارادو ( نيكاراغوا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : لي الشرف أن أعلن أن وفود

كوستاريكا ، وشيلي ، وبينما ، وباراغواى قد انضمت الى مقدمي التعديلات الواردة في الوثيقة A/31/L.36 . لقد نظرت وفودنا بعناية فائقة في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.36 وفي تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/31/455 . ولدينا أسباب مالية جد صحيحة للتفكير على النحو الذى ن فكر فيه بشأن نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة . ولهذا قد منا التعديلات . وبما أن التعديلات مطروحة الان امام جميع الوفود ، لانرى أن هناك ضرورة للدخول في مضمونها . وترد التعديلات في الوثيقة A/31/L.36 التي تنص على ما يلي :

" ١ - يستعاض عن الفقرة التالية من الديباجة بما يلي :

" ان تأخذ بعين الاعتبار أن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة في أسهم الشركات عبر الوطنية قد تتعارض مع أهداف ومقاصد مؤسسات منظومة الامم المتحدة " .

" ٢ - تدرج عبارة " بينما هي آخذة في الازدياد " بعد كلمة بلدان في الفقرة الاخيرة من الديباجة .

" ٣ - تجرى التغييرات التالية في الفقرة ١ من المنطوق :

( أ ) تدرج عبارة " بالتشاور مع لجنة الاستثمارات الجارى توسيع عضويتها في الدورة

الحالية لتحقيق توزيع جغرافي أوسع وأعدل " بعد عبارة " الأمين العام " في السطر الأول .

( ب ) تحذف عبارة " مباشرة في البلدان النامية " بعد عبارة " مستثمرة " .

( ج ) تضاف العبارة التالية ، في نهاية الفقرة : " وبقدر الامكان عمليا ، في

استثمارات سليمة في البلدان النامية " ، وبذلك يصبح نص الفقرة كما يلي :

" ١ - وترجو من الأمين العام ، بالتشاور مع لجنة الاستثمارات الجارى توسيع

عضويتها في الدورة الحالية لتحقيق توزيع جغرافي أوسع وأعدل ، أن يضمن استثمار موارد

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة المستثمرة في أسهم الشركات عبر الوطنية ، بشروط مأمونة ومريحة ، ويقدر الامكان عمليا في استثمارات سليمة في البلدان النامية " . A/31/L.36 .

ان السبب الفني لاستبدال كلمة " تمويل " بكلمة " استثمارات " في الفقرة الثالثة من الديباجة هو بكل بساطة ، أن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لا ينتفع به ، ولا يجب أن ينتفع به ، للتمويل بما أن هذا ليس الهدف الهيكلي أو العملي للصندوق . وقد ادرجنا كلمة " قد " لأننا نرى ، بعد اجراء تحليل موضوعي ، ان الاستثمارات في الشركات عبر الوطنية لا تتعارض دائما بالضرورة مع مقاصد وأهداف منظومة الأمم المتحدة .

يستند التغيير في الفقرة الأخيرة من الديباجة الى التقرير الذى قدمته لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لأننا ، في حين أنه من الصحيح أننا نسلم بأنه قد حدثت زيادة طفيفة في كمية الاستثمارات في البلدان النامية ، نعتقد أنها مازالت على مستوى جد منخفض . وفيما يتعلق بتعديلات الفقرة الأولى من المنطوق ، نرى أن من الحكمة القول أنه ينبغي للأمين العام التشاور مع لجنة الاستثمارات الجارى توسيع عضويتها في الدورة الحالية ، بحيث يمكن أن تمثل فيها مصالح جميع الأعضاء وتتابع تحقيق أهدافنا على نحو أعدل . وفيما يتعلق بالاستثمارات السليمة في البلدان النامية ، نتخذ هذا الموقف لأننا نرغب ليس فقط في أن نضمن امكانية الربح في هذه الاستثمارات وحمائتها بل أن نضمن أيضا أن تحصل البلدان النامية على استثمار كبير .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ستتخذ الجمعية الآن مقرا بشأن مشروع القرار الأول الذى أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٤٦ من تقريرها (A/31/455) .  
 فاذا لم أسمع أى اعتراض ، فسأعتبر ان الجمعية تعتمد مشروع القرار الأول .  
واعتمد مشروع القرار الأول ( القرار ٣١ / ١٩٦ ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثاني ، الذى يعالج استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة . لقد استمعت الجمعية الى اقتراح ممثل نيكاراغوا بادخال تعديلات على مشروع القرار . وترد هذه التعديلات في الوثيقة A/31/L.36 .



انني أفهم أن هناك اتفاقا على أن جميع التعديلات مقبولة فهل يرغب أى عضو في طرح أى من التعديلات للتصويت ؟ فإذا لم يكن ثمة أحد يرغب في ذلك ، فسأعتبر أن هذه التعديلات مقبولة لدى الجمعية .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سأطرح الآن للتصويت مشروع القرار الثاني ، المعنون " استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة " . بصيغته المعدلة .  
لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

## أجرى تصويت مسجل .

## المؤيدون :

أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ،  
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،  
البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا  
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ،  
شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،  
تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ،  
اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، الجمهورية  
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،  
غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ،  
اسرائيل ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،  
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجمهورية  
العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مالي ، مالطه ،  
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ،  
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا  
غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،  
رومانيا ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،  
سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية  
العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،  
تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،  
جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ،  
فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بنن ، كندا ، الصين ، الدانمرك ،  
 فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ،  
 ايسلندا ، أيرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لسكمبرغ ، هولندا ،  
 نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، أسبانيا ، السويد ، المملكة  
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فولتا العليا .  
اعتمد مشروع القرار الثاني ، بصيغته المعدلة ، بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل صوت واحد

وامتناع ٢٤ عضوا عن التصويت ( القرار ٣١ / ١٩٧ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أدعو الآن ممثل الولايات المتحدة لتعليل تصويته

بعد التصويت .

السيد مايرسون ( الولايات المتحدة الأمريكية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد صوت

وفد الولايات المتحدة ضد القرار الذى يتناول استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية  
 لموظفي الأمم المتحدة في الشركات عبر الوطنية . لقد صوتنا ضده لأننا نشعر شعورا عميقا بأن  
 الجمعية العامة قد طلبت اتخاذ تدابير تتعارض مع المصالح العليا للصندوق المشترك . ففي البيان  
 الذى أدلينا به في اللجنة الخامسة أشرنا الى أن الصندوق المشترك يواصل زيادة استثماراته في  
 البلدان النامية . وقد ارتفعت هذه الزيادة من ١٠ ملايين دولار في حزيران / يونيه عام ١٩٧٥ الى  
 ٨٩ مليون دولار في حزيران / يونيه عام ١٩٧٦ .

اننا نرى أن زيادة عضوية لجنة الاستثمارات من ستة أعضاء الى تسعة أعضاء سيتيح للأمين

العام مشورة اضافية بشأن الاستثمارات في البلدان النامية وستساعد هذه المشورة على زيادة  
 الاستثمارات في البلدان النامية وتضمن في الوقت نفسه تطابق هذه الاستثمارات مع معيار الأمان  
 والربحية الذى تقتضيه الجمعية العامة .

ان الاسباب الاساسية الكامنة وراء تصويتنا السلبي هي التالي : أولا ، لانعتقد

أن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية في الشركات عبر الوطنية تتعارض بأى شكل من  
 الأشكال مع مقاصد منظومة الأمم المتحدة . ثانيا ، نعتقد أن الامين العام ، بموجب نظام الصندوق  
 المشترك للمعاشات التقاعدية ، يتمتع حصرا بسلطة اتخاذ القرارات ، في ضوء المشورة التي تسديها

اليه لجنة الاستثمارات ومجلس المعاشات التقاعدية ، للبت في استثمارات الصندوق . ومع أن للجمعية العامة الحق في انتقاد قرارات الأمين العام ، فاننا نرى انه لا ينبغي لها أن تصدر اليه تعليمات بشأن كيفية ومكان استثمار أموال المعاشات التقاعدية . وأخيرا ، فان موجودات صندوق المعاشات التقاعدية هي ملك لصندوق المعاشات التقاعدية وتخص المشتركين في الصندوق والمنتفعين به . ونعتقد أنه لا يجب أن تتخذ الجمعية العامة أى تدبير من شأنه أن يعرض تلك الموجودات للخطر .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد اختتمنا النظر في البند ١٠٤ من جدول الأعمال . ونأتي الآن الى البند الخامس في جدول أعمالنا . سنتظر الجمعية العامة في تقارير اللجنة الخامسة عن البنود الفرعية ( أ ) و ( د ) و ( و ) و ( ز ) للبند ( ١٠١ ) من جدول الاعمال ، المعنون " التعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة " . ننتقل أولا الى تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/31/312 ، الذى يتناول مسألة المناصب الشاغرة في عضوية لجنة الاشتراكات .

سننظر الآن مقرا بشأن مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ١١ من تقريرها . نلتفت أولا الى مشروع القرار ألف . لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار ألف بالتركية . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب أن تحذو حذوها ؟ واعتمد مشروع القرار ألف ( القرار ٣١ / ١٩٨ ألف ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : نأتي الآن الى مشروع القرار باء - فهل لمي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار هذا ؟ أود ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى تحليل تصويته قبل التصويت .

السيد غرودسكي ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) :  
يود وفد الاتحاد السوفياتي أن يطلب اجراء تصويت على مشروع القرار باء .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : هذا اجراء غير عادى بالرغم من أن لى وفد الحق في أن يطلب اجراء تصويت على أية توصية تفد منها لجنة رئيسية . لكنني أود الاشارة الى أن الامر ليس أمر انتخاب ولهذا فليس هناك مبرر لاجراء اقتراع سرى . ولذلك لا أعرف نوع الاجراء الذى يود ممثل الاتحاد السوفياتي

اعتماده . فاذا أجرينا تصويتنا مسجلا وكانت نتيجة التصويت ضد التوصية فلن يعين أى من المرشحين  
الموصى بتعيينهم . فأدعو ممثل الاتحاد السوفياتي للتوضيح بما أن الحالة هي غير  
عادية بعض الشيء .

السيد غرودسكي ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) :  
كما يفهم وفدى ، ينبغي للجمعية الآن ان تعتمد مقرا بشأن مشروع القرار باء المتعلق بعضوية  
لجنة الاشتراكات . اننا نطلب اجراء تصويت على هذا المشروع . اننا لا نصر على تصويت سرى ولكن  
من الضروري ، من اجل اقرار هذه التوصية التي تقدمت بها اللجنة الخامسة ، ان تتخذ الجمعية  
العامة مقرا بذلك ونحن نطلب ببساطة اجراء تصويت غير مسجل على هذا المقرر .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ستقوم الجمعية باجراء تصويت بشأن توصية اللجنة  
الخامسة ، وهي مشروع القرار باء ، الواردة في الوثيقة A/31/312 .

واعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل ١٢ صوتا ( القرار ١٩٨/٣١ باء )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ادعو ممثل بلغاريا ، الذي يرغب في تحليل تصويته  
بعد التصويت ، الى التحدث .

السيد يانكوف ( بلغاريا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدي الرئيس ، انني شخصيا أوافق  
على تفسيركم بأن التصويت الذي اجري كان من الممكن ، في هذه الحالة ، أن يؤدي الى نشوء صعوبة اجرائية . ومع  
هذا ، فان هذه المسألة من الاهمية بحيث تستأهل ، من وجهة نظرنا ، تسجيل موقف بعض البلدان  
وأود ، نيابة عن مجموعة الدول الاوروبية الشرقية ، لا على سبيل تحليل تصويتنا بل على سبيل الادلاء  
ببيان ، ان اعراب عن عميق قلقنا وعدم ارتياحنا ازاء بعض المقررات المتخذة بشأن البند ١٠١ ( ب )  
من جدول الاعمال المتعلق بالتعيينات لملء المناصب الشاغرة في لجنة الاشتراكات .

وأود ان اشير هنا الى خلفية الموضوع لأنها ذات صلة وثيقة بهذه الحالة : فمن المعروف  
جيذا ، انه قدم تعديل ( A/C.5/31/L.29 ) ، بمبادرة من جمهورية المانيا الاتحادية ، تقرر بموجبه  
توسيع عضوية لجنة الاشتراكات باضافة خمسة اعضاء آخرين اعتبارا من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ .  
وخلال المشاورات المطولة بشأن هذه المسألة ، تم الاتفاق بشكل عام على ان يجري التوسيع على  
اساس توزيع جغرافي عادل . وقد ادلى ببيانات محددة مفادها انه ينبغي تخصيص المقاعد الاضائية  
الخمسة لمرشحين من الأقاليم الجغرافية الخمسة ، وبهذا يصبح لكل منها مقعد اضافي واحد . وقد  
اعلنت مجموعة البلدان الاوروبية الشرقية مفهومها لهذه النقطة على نطاق واسع على الصعيدين الرسمي

وغير الرسمي . وفي ١٥ كانون الاول / ديسمبر ، كان لي الشرف ، نيابة عن مجموعة البلدان الأوروبية الشرقية ، بصفتي رئيسا لها لشهر كانون الاول / ديسمبر ، ان اوجه اليكم ، يا سيدي الرئيس ، رسالة تعلن على نحو صريح ان مجموعة البلدان الأوروبية الشرقية قد قدمت مرشحين - احدهما لمثل المقعد الذي ستخليه هنغاريا ، والاخر لمثل المقعد الاضافي المخصص وفقا لمشروع القرار الذي اعتمده اللجنة الخامسة ، الوارد في الوثيقة A/C.5/31/L.7/Rev.2 والوثيقة A/C.5/31/L.29 ، والمتعلق بتوسيع لجنة الاشتراكات . وانني جد ممتن ، يا سيدي الرئيس ، لأنكم اشعرتومني على نحو عاجل في رسالتكم المؤرخة في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ بتلقيكم الرسالة الآتفة الذكر . وتحقيقا للغرض ذاته ، جرى ، علاوة على ذلك ، توزيع مذكرة خطية في اللجنة الخامسة قبل اجراء الانتخاب وأود ان اضيف انه لم يعترض اى من الوفود على مفهوم مجموعة البلدان الأوروبية الشرقية فيما يتعلق بالحق الشرعي لهذه المجموعة ، سواء رسميا او بصورة غير رسمية خلال المداولات التي جرت في اللجنة الخامسة .

بيد انه لم يتم التقييد بهذا التفاهم وحرمت مجموعة البلدان الأوروبية الشرقية من مقعد شرعي في لجنة الاشتراكات بنتيجة الانتخابات . اننا نفهم ان الاجراء الذي اعتمد هو الاقتراع السرى ولكن يجب ان يكون هناك ، قبل الاقتراع السرى وزيادة عليه ، تفاهم منصف ، وان يكون هناك تقييد مخلص بهذا التفاهم .

وقد يؤدي ذلك الى خلق سابقة مؤسفة جدا في عمل هيئات الامم المتحدة وقد يكون ضارا بروح التوفيق والعدل والانصاف والاحترام المتبادل . ولهذا ، فبينما نسجل اسفنا العميق ، نود ان نكرر القول ان احد المقاعد الاضافية في لجنة الاشتراكات يجب ان يكون من نصيب مجموعة البلدان الأوروبية الشرقية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سننتقل الآن الى تقرير اللجنة الخامسة المتعلق

باقرار التعيينات التي اجراها الامين العام لمثل المناصب الشاغرة في عضوية لجنة الاستثمارات . ويرد التقرير في الوثيقة A/31/314 . ويرد مشروع القرار الذي اوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٣ من تقريرها . وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا دون اعتراض . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو وحذوهما ؟

وقد اعتمد مشروع القرار ( القرار ٣١ / ١٩٩٩ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : نأتي الآن الى تقرير اللجنة الخامسة المتصل  
بالمناصب الشاغرة في لجنة الخدمة المدنية الدولية . ويرد التقرير في الوثيقة A/31/316 . ويورد  
مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة في الفقرة ٤ من تقريرها . لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع  
القرار هذا دون اعتراض فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

وقد اعتمد مشروع القرار ( القرار ٣١ / ٢٠٠٠ ) .



الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الخامسة عن التعيينات لملاء المناصب الشاغرة في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ، الوارد في الوثيقة A/31/317 . ويرد مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من التقرير . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار ؟ وحيث انه لا يوجد أى اعتراض فان مشروع القرار قد اعتمد .  
وقد اعتمد مشروع القرار ( القرار ٣١ / ٢٠١ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد اختتمنا النظر في البند ١٠١ من جدول

الأعمال .

وننتقل الآن الى البند ١٠٥ من جدول الأعمال ، المعنون " تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك " ؛ ويرد الجزء الثالث من تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/31/278/Add.2 . ولا بد ان الجمعية العامة قد لاحظت التعديلات التي اقترح مقرر اللجنة الخامسة ادخالها على التقرير عند ما قام بتقديمه . ولقد سبق للوفود ان قامت بالتعبير عن مواقفها في اللجنة الخامسة فيما يتعلق بمشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الى الجمعية العامة وتظهر هذه المواقف في محاضر اللجنة الخامسة الموجزة ذات الصلة .

وانني ادعو مقرر اللجنة الخامسة للتقدم بأية ملاحظات قد يرغب في ابدائها فيما يتعلق بتغيير موقع العدد الروماني "أولا" من مشروع القرار بـ ، بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك .

السيد ناسون (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان المشكلة التي أشار اليها الرئيس

هي مشكلة تقنية . الا انني آمل ان يمكن حلها بسهولة . وقد جاء التصويب الذي اجرته عند تقديم التقرير ، بناءً على طلب وفد الأرجنتين ، الذي قدم المشروع في اللجنة الخامسة ، وكذلك بناءً على طلب الوحدة التقنية التابعة للامانة . ويأتي العدد الروماني "أولا" في المشروع - بالصيغة التي اعتمد بها في اللجنة - قبل الفقرة الثالثة من آخر الصفحة ٦ ، وهذا هو الموضوع الذي حاولت ان أضعه فيه . وقام محررو الوثائق بتبديل مكان الرقم المذكور أثناء عملية الاستنساخ . وفي حين أن هذا التغيير يعتبر صحيحاً

من وجهة نظر التحرير ، الا انه يسبب بعض المشاكل التقنية المعينة فيما يتعلق بتوزيع نفاقات القوة . وقد وافق وفد الأرجنتين على التنقيح التالي ، كما حظي هذا التنقيح بموافقة الامانة ؛ وآمل ان يكون مقبولاً لدى مقدمي المشروع الآخرين . فمن المفروض ان يزيل اى تناقض تحريري او تقني .

فأقترح ان يدرج العدد الروماني " اولا " بعد الفقرة السادسة من الديباجة اى بعد الفقرة التي تبدأ بعبارة " وان تضع نصب عينيهما المسؤوليات الخاصة . . . . " .

ويتعين ادخال التغييرات التالية على الفقرات الثلاث الاولى من الصفحة ٦ . ففي الفقرة الاولى ، التي تبدأ بعبارة " وان تشير الى انه ، على اثر تجديد ولاية . . . . " ، يتعين تغيير الصياغة بحيث تقرأ : " وتشير الى انه . . . . " وتبقى بقية الفقرة بدون تغيير ، مع اضافة عبارة " وان " في نهاية السطر الاخير .

وفي الفقرة الثانية قبل آخر الصفحة ٦ ينبغي حذف العبارة " وان لا يغرب عن بالها " . وتدمج الفقرتان الاولى والثانية من الصفحة ذاتها في فقرة واحدة من المنطوق تقرأ على النحو التالي ، بعد العدد الروماني " اولا " :

" ١ - وتشير الى انه ، على اثر تجديد ولاية قوة الامم المتحدة لمراقبة فض

الاشتباك الى ما بعد ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ تم توزيع مبلغ ١٨٠ ٤٤٣ ٦ دولارا بموجب الاذن الوارد في الجزء ثالثا من قرار الجمعية العامة ٣٣٧٤ ج ( د-٣٠ ) بشأن عملية قوة الامم

المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ حزيران/يونيه الى غاية ٣١ تشرين الاول/اكتوبر

١٩٧٦ ، وان السنة المالية لقوات الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تنتهي في ٢٤ تشرين

الاول/اكتوبر ؛ "

وبذلك تصبح الفترة الاخيرة في هذه الصفحة الفقرة ٢ من المنطوق ، وتظل صيغة هذه الفقرة

بدون تغيير فيما عدا اضافة بضع كلمات في نهايتها . فبعد عبارة " من ١ حزيران/يونيه الى غاية ٢٤

تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ " ، يجب حذف الفاصلة المنقوطة واطافة العبارة التالية : " على أن يكون

التوزيع بموجب الاذن الوارد في الجزء ثالثا من قرار الجمعية العامة ٣٣٧٤ ج ( د-٣٠ ) "

وآمل ان يكون في ذلك حل للصعوبة التي استعرض الرئيس نظرنا اليها .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : مع كل احترامي للامانة العامة ، لا بد لي من القول انه لا شأن لها بالمكان الذي نضع فيه الارقام . ان ينبغي ان ترد قراراتنا بصورة مناسبة ونحن ممتنون من الامانة العامة لانها اشارت الى ضرورة اجراء تغيير . واني اعتبر ، كما اقترح مقرر اللجنة الخامسة ، انه سيتم قبول هذه التغييرات باعتبارها مجرد تغييرات فنية وأن مقدمي المشروع يوافقون عليها .

ولقد سبق للوفود أن اعربت عن مواقفها في اللجنة الخامسة فيما يتعلق بمشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الى الجمعية العامة وتظهر هذه المواقف في محاضر اللجنة الخامسة الموجزة ذات الصلة .

ويوجد ثمة مشروعاً قرارين هما : مشروع القرار الف المعنون " قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة " ومشروع القرار بـ المعنون " قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك " . وانني اعطيتي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعلييل تصويتهم قبل التصويت .

السيد العسدي ( اليمن ) : سيدى الرئيس ، اسمحو لي ان اشرح ، بايجاز تصويت وفد الجمهورية العربية اليمنية على توصية اللجنة الخامسة الواردة في الفقرة ١٦ من تقريرها المتضمن في الوثيقة A/31/278/Add.2 والمتعلقة بتمويل قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . ان الجمهورية العربية اليمنية ترى ان اية التزامات ناجمة عن وجود هاتين القوتين انما هي بسبب قيام اعتداء على سيادة دول مستقلة واحتلال جزء من اراضيها ، وهذا هو سبب وجود هذه القوات في كل من شبه جزيرة سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية اللتين ترزحان منذ عام ١٩٧٦ تحت نير الاحتلال الاسرائيلي . ومن هنا فان اسرائيل هي المسؤولة المباشرة عن كافة الالتزامات في هذا الصدد ، ليس فقط بسبب احتلالها للأراضي العربية المحتلة ، ولكن ايضا لاستهانتها المستمرة بمقررات الامم المتحدة المتصلة بمشكلة الشرق الاوسط . وقضية فلسطين . ولذلك فان وفد الجمهورية العربية اليمنية سوف يمتنع عن التصويت على توصية اللجنة الخامسة المتعلقة بهذا الموضوع .

السيد حمزة ( الجمهورية العربية السورية ) : السيد الرئيس ، ان وفد بلادى سيصوت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/278/Add.2 ، الخاص بتمويل قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وان تصويته هذا ليس موجهاً ضد المهمة النبيلة التي تؤدى بها تلك القوات في حفظ السلام وتخفيف التوتر تمهيدا لتوفير الجو المناسب لانهاء العدوان وازالة آثاره ، وليس موجهاً ضد مبدأ التمويل في حد ذاته ، الذى ندرك انه ، لا يمكن ، بدونه ، لهاتين القوتين ان تستمرا في اداء مهمتهما ، ولكن معارضة وفد بلادى تنصب على ما ينطوى عليه مشروع القرار من جور وبعد عن المنطق في تحميله العبء الناتج عن العدوان الاسرائيلي لجميع اعضاء الاسرة الدولية ، بما في ذلك الدول التي كانت ضحية العدوان الصهيوني ، في حين كان يجب ان يتحمل المعتدى الاسرائيلي وحده ، والدول المشجعة لعدوانه ، جميع الأعباء

والنفقات الناجمة عن انتهاكاته للميثاق وخرقه لمبادئ القانون الدولي والانساني ، ان لولا ذلك الاعتراف والاحتلال المستمر لما كان هناك من مبرر لهاتين القوتين ، ولهذا فان وفد بلادى سوف يصوت ضد مشروع القرار .

السيد لادور ( اسرائيل ) (الكلمة بالانكليزية) : لم يعتزم وفدى التحدث في هذه المرحلة المتأخرة من الدورة ، ولكن كان علينا أن نستمع مرة ثانية الى تكرار الافتراءات والاتهامات الموجهة ضد بلادى فيما يتعلق بالاعتمادات المقترحة لقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . وهذا جزء من الحرب السياسية التي يجرى شنها ضد بلادى في جميع لجان الجمعية العامة وبشأن جميع البنود تقريبا .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : اذا كان ممثل اسرائيل يتسعمل حقه في الرد ، فهل لي أن اطلب منه تأجيل استعمال هذا الحق حتي يحين الوقت المناسب . وأود منه الآن أن يقوم بتعديل تصويته . وينبغي أن اصر على تطبيق هذه القاعدة ؛ فهي لا تنطبق عليه وحده .

السيد لادور ( اسرائيل ) (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن اضيف ان اسرائيل ليست هي المسؤولة عن فقدان السلم في الشرق الأوسط وعن المشاورة على معاداتنا ومحاربتنا . وليست اسرائيل هي التي بدأت بشن حرب يوم التكفير العدوانية التي نتج عنها انشاء قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . وسوف يصوت وفدى مؤيدا مشروع القرارين المعروضين علينا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سنتخذ الآن مقرا بشأن مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ١٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/31/278/Add.2 . ويتعلق مشروع القرار ألف بقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة . وقد طلب اجراء تصويست مسجل عليه .

واجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلغادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، اسرايل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : البانيا ، الجمهورية العربية السورية .

المتنعون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غينيا ، هنغاريا ، منغوليا ، نيجيريا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اليمن .

واعتمد مشروع القرار الف بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل صوتين وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت

( القرار ٥ جيم / د ( ٣ ) )

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار بـ ، الذي يتناول

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل بشأن مشروع القرار هذا .

وأجرى تصويت مسجل عليه .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،

البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،

كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، الدانمرك ، الجمهورية

الديمينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ،

فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ،

غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، أيسلندا ، الهند ،

اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ،

جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو

الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ،

ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطه ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،

المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، النرويج ،

عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،

بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، المملكة العربية

السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ،

سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ،

توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية

المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،

جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات

المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ،

زائير ، زامبيا .

المعارضون : البانيا ، والجمهورية العربية السورية .

الممتنعون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غينيا ، هنغاريا ، منغوليا ، نيجيريا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واليمن .

واعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل صوتين وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت

( القرار ٥ / ٣١ دال ) .

الرئيس . (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختتمنا نظرنا في البند ٥ .١ من جدول الأعمال . ومنتقل الآن الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البندين ٩٢ و ٥٧ من جدول الأعمال ، المعنونين " الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ؛ ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي " ويرد هذا التقرير في الوثيقة A/31/469 .

ويرد مشروعا القرارين اللذان أوصت بهما اللجنة الخامسة ، في الفقرة ٩ من تقريرها . ويتناول مشروع القرار أولا انشاء صندوق الأمم المتحدة للانماء الصناعي . وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا بدون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في عمل الشيء نفسه ؟

واعتمد مشروع القرار الأول ( القرار ٢٠٢ / ٣١ ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : عنوان مشروع القرار ثانيا " الاجراءات العامة التي تنظم عمليات صندوق الأمم المتحدة للانماء الصناعي " . وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا بدون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في عمل الشيء نفسه ؟

واعتمد مشروع القرار الثاني ( القرار ٢٠٣ / ٣١ ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : استعري ، الآن ، نظر الجمعية العامة الى التوصية الواردة في الفقرة . ١ من تقرير اللجنة الخامسة . وقد اعتمدت اللجنة الخامسة هذه التوصية بدون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في عمل الشيء نفسه ؟  
وقد تقرر ذلك .



الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ٩٢ من جدول الأعمال ، المعنون " الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ " ويرد التقرير في الوثيقة A/31/470 .

وسبب ضيق الوقت ، ومن أجل تسهيل أعمالنا ، من المقترح أن يرجع الممثلون فيما يتعلق بالنص غير المحرر للفقرات ١ الى ١٠٦ ، الى الوثيقة التي استخدمت في اللجنة الخامسة ، وهي الوثيقة A/C.5/31/L.46 and Add.1 التي تتضمن الجزأين الأول والثاني من مشروع تقرير اللجنة بشأن البند ٩٢ من جدول الأعمال . وتتضمن الوثيقة A/31/470 مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الخامسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لاولئك الممثلين الذين يودون تعلييل تصديرتهم قبل التصويت بشأن أى مشروع من مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرة ١٠٧ من الوثيقة A/31/470 .

السيد كوفمان ( هولندا ) (الكلمة بالانكليزية) : انني أتحدث مرة أخرى باسم الاعضاء التسعة في المجتمعات الأوروبية .

وتود وفود البلدان التسعة الأعضاء في المجتمعات الأوروبية أن تعلن عن عدم ارتياحها للطريقة التي اتخذت بها المقررات بشأن مسائل الادارة والميزانية في هذه السنة . فقد كان على الجمعية العامة في الأيام القليلة الأخيرة من الدورة أن تتخذ على وجه السرعة مقررات بشأن مسائل رئيسية خاصة بالميزانية والادارة والموظفين ، وذلك بسبب تأخر وصول الوثائق والتأخر في نشر ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وقضت اللجنة الخامسة ، أيضا ، في الجزء الأول من الدورة ، قدرا كبيرا من وقتها الثمين في اجراء مناقشات طويلة بشأن بنود ثانوية نسبيا . وفي حين ان هذه الحالة ليست أمرا جديدا ، الا اننا نعتقد أن العملية التشريعية في ميدان الادارة والميزانية هي الآن مدعاة الى القلق بدرجة أكبر منها في أى وقت مضى . ولا بد من بذل جهد مشترك لعلاج هذه الحالة .

وترى الدول التسعة في مجالات أخرى كذلك أسبابا تدعو للقلق . فمنذ بضع سنوات شرعت الأمم المتحدة في انتهاج نظام لوضع ميزانية برنامجية لمدة سنتين . وهذا يعني انه متى تم وضع

الميزانية ، ينبغي أن تظل بدون تغيير لمدة سنتين ، فيما عدا الظروف الاستثنائية . بيد انه  
بيد وان هناك اتجاهات متزايدة من جانب الأمانة العامة والدول الأعضاء على السواء ينحو الى تجاهل  
ممارسات الميزانية البرنامجية وتقديم مقترحات تقضي بتقديم تقديرات منقحة أو تكميلية أثناء فترة  
السنتين . وبطبيعة الحال لا يشجع هذا على تأدية منظماتنا لأعمالها بطريقة منظمة . واننا لنا أمل  
في أن تقوم كافة الأطراف المعنية في المستقبل بمراعاة مبادئ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين .

ان الجمعية العامة على وشك اقرار التقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . ويسرني أن أعلن ان وفود الدول التسع ستصوت الى جانب التقديرات المنقحة ، بالرغم من أوجه القلق التي أعربت عنها آنفا . وان الأصوات الايجابية لوفودنا التسعة بشأن الميزانية هي تعبير عن مساندتنا للأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة بوجه عام . الا أننا نلاحظ بقلق انه بالرغم من اننا لم نتجاوز منتصف الطريق ، فان الميزانية البرنامجية المنقحة تزيد بنسبة ٢٨ في المائة عن اعتمادات الميزانية النهائية للفترة المالية ١٩٧٤ - ١٩٧٥ التي تم اقرارها منذ سنة واحدة فقط . واذ ما استمر الجرى على تقليد السنوات السابقة ، فاننا قد نواجه في السنة القادمة ميزانية أكبر . كذلك ويجيء هذا في وقت تنشط فيه كثير من الحكومات الوطنية في انتهاج سياسة التقشف في الميزانية عن طريق اتخاذ تدابير شتى بما في ذلك تحديد مرتبات الموظفين المدنيين ، وخفض النفقات واقتضاء امتصاص التكاليف الزائدة الناجمة عن التضخم .

لذلك نتوقع حكوماتنا التسع ان يعمل الأمين العام ما أمكن على امتصاص الزيادة في التكاليف التي ستحدث في السنة القادمة . كما اننا نتوقع كذلك من الأمين العام أن يجعل مقترحاته في أغنيق الحدود عند وضعه الميزانية البرنامجية القادمة لفترة السنتين .

السيد مايرسون (الكلمة بالانكليزية) (الولايات المتحدة الأمريكية) : ان وفدي يأسف

شديد الأسف لانه قد مات اليه تقديرات منقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، لا يستطيع تأييدها فقد اعتمدت هذه المنظمة ، منذ عدة سنوات ، منهج الميزانية البرنامجية في تمويل نفقات الأنشطة التي تضطلع بها . وأهم ما يستلزمه هذا المنهج هو التخطيط المقدم عن طريق استحداث الخططة المتوسطة الأجل ، التي أصبحت بدورها أساسا لصياغة وتنفيذ الميزانيات البرنامجية لفترة السنتين ، التي تغطي الميزانية الثانية منها فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

وقد قامت الجمعية العامة في السنة الماضية باقرار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية واعتمدت مبلغ ٧٤٥ مليون دولار لتمويلها ، بعد أن أجرت دراسة ومناقشات شاملة . وبعد مرور سنة واحدة فقط ، نجد أنفسنا ، الآن ، ونحن في منتصف الطريق ، مواجهين باتخاذ قرار بشأن ما اذا كنا نؤيد قيام الجمعية العامة باعتماد مبلغ اضافي بمقدار ٣٨ مليون دولار أم لا . وفضلا عن ذلك ، فاننا نواجه احتمالا حقيقيا بأن تواجه الجمعية العامة في السنة القادمة من جديد بتقديرات منقحة مع طلب اعتماد مبلغ تكميلي اضافي لفترة السنتين نفسها : ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

ان الحالة التي نجد أنفسنا فيها الآن هي اختبار لحدود تسامحنا ، فالهدف من وضع ميزانية لفترة سنتين هو بكل وضوح توفير الأموال اللازمة لها لمدة سنتين . وعند ما ترصد الاعتمادات اللازمة لتسيير منظمة ما لفترة سنتين ، يتعين على هذه المنظمة أن تقوم بأعمالها خلال هذه الفترة في حدود المبلغ المعتمد .

ونحن نسلّم باننا لا نعيش ، الآن ، في عالم ساكن وان البرامج سوف تتغير . الا ان هذا لا يعني بالضرورة انه ينبغي زيادة النفقات . بل على العكس من ذلك ، فاننا نعتقد انه يتعين اجراء تخفيض تعويضي مقابل كل تغيير يحدث أثناء فترة السنتين ويقتضي زيادة في النفقات . كما ينبغي تحديد أولويات معيّنة والالتزام بها ، والاقبال من البرامج الأقل الحاحا ، ووقف البرامج العقيمة والثانوية بالتدرج . ولا ينبغي لهذه المنظمة أن تحاول عزل نفسها عن الحقائق الاقتصادية التي تواجه الدول الأعضاء فيها ، والتي كثيرا ما تكون قاسية . فالتضخم ، مثلا ، يحدث تآكلا في ميزانية كل بلد من البلدان ، مثلما يحدث تآكلا في ميزانية الأمم المتحدة . والأمم المتحدة مسؤولة أمام شعوب العالم وأمام الدول الأعضاء فيها التي تمدّها بمواردها عن التآكل بصورة قاطعة من انه يجري استخدام هذه الموارد استخداما أمثل . فلا يمكن أن نتوقع أقل من ذلك ، ولا يمكن أن نقبل بأقل من ذلك .

فالشعب في بلادنا يفرض على حكومته أن تتصرف بحصافة ، خاصة في هذه الأوقات التي تتسم بالضائقة المالية . وفي الوقت الحاضر ، تطلب حكومتي من شعبها تحمّل تضحيات خاصة . فمن حقها ، اذن ، أن تتوقع من الأمم المتحدة أن تتصرف بحصافة مماثلة .

وأمام هذه الحقائق ، لا تستطيع حكومتي أن تشاهد وهي مطمئنة البال انتشار برامج جديدة وموسّعة ، مهما كانت الرغبة فيها ، دون التعويض عن ذلك بتخفيض برامج أخرى أو الاستغناء عنها .

لذلك لا يستطيع وفدي أن يؤيد التقديرات المنقّحة للميزانية ، للأسباب التي بيّنتها . وسوف نمتنع عن التصويت .

السيد فرودسكي ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) (الكلمة بالروسية ) :

يود الوفد الروسي أن يعلل تصويته بخصوص مشروع القرار الرابع الوارد في الوثيقة A/31/470 ، بشأن الاعتمادات المنقّحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

فمن المعروف جيدا ان الجمعية العامة قد اتخذت مقرا مفاده انه كقاعدة من قواعد النظام المرعي في المنظمة لا ينبغي أن توضع أية تقديرات اضافية ، ولكن في حالة حدوث ظروف تقتضي زيادات حتمية أثناء فترة الميزانية ، فانه ينبغي تمويلها في المقام الأول عن طريق الوفر الذي يتحقق من اعادة تقييم أولويات البرامج ، واعادة توزيع الموارد داخل الميزانية وما الى ذلك . ولا بد من أن يلاحظ الوفد الروسي بأسف انه أثناء هذه الدورة ، أي الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، تكرر عدم تقيّد الأمانة العامة للأمم المتحدة بهذا المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة واستمرارها ، على نحو لا مبرر له ، في تقديم طلبات للحصول على اعتمادات اضافية أثناء فترة الميزانية . فهناك مثلا في التقرير الخاص بأداء الميزانية وحده طلب بالحصول على اعتمادات اضافية بمبلغ ١٣ مليون دولار تقريبا . وفي الدورة الحالية للجمعية العامة طلبت الأمانة العامة للأمم المتحدة اعتمادات اضافية تبلغ في جملتها ٤٨٦ مليون دولارا .

ويتوقع الوفد من الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تتخذ تدابير حاسمة لتغطية النفقات الاضافية عن طريق ما يتحقق من وفر في الميزانية ، وان تضطلع بأعمالها وتتقدم باقتراحات لكي تنظر فيها الجمعية العامة بهدف استعراض أولويات تنفيذ البرامج ؛ وأن تقوم باعداد معلومات كاملة فيما يتعلق بالموارد التي يفرج عنها نتيجة لانهاج البرامج أو تخفيضها ، وتقديم هذه المعلومات الينا . وكما نعرف ، فان أداء هذه المهمة منصوص عليه بصفة خاصة في مقرر اتخذته الجمعية العامة في الدورة الماضية .

ومما نأسف له شديد الأسف ان هذا لم يحدث . وتبين الحقائق انه لم يجز العمل الضروري في الأمانة العامة للأمم المتحدة للتعرف على الموارد المفرج عنها والموارد الكامنة داخل الأمانة ، كما لم يجز أى عمل بقصد اعداد توصيات لتصفية البرامج البالية والخيالية أو تخفيضها ، ولا زالة الازدواجية وزيادة فاعلية الموظفين فيما يضطلعون به من أعمال . وعلى العكس من ذلك تماما ، قدمت طلبات للحصول على اعتمادات إضافية لتمويل جميع الأنشطة الجديدة تقريبا ، وأنشئت كثير من الوظائف الجديدة للموظفين على نحو لا مبرر له انتهاكا لتعليمات الجمعية العامة . كما قدمت اقتراحات لزيادة الاعتمادات المخصصة لاستخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين زيادة كبيرة . وقد تمت طلبات لا ضرورة لها للحصول على اعتمادات إضافية لتغطية نفقات الميزانية الناجمة عن تدوير قيمة الدولار الأمريكي .

ويود الوفد الروسي كذلك أن يذكر الوفود بانه عندما تمت الموافقة على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين فاننا اعترضنا اعتراضا قطعيا على تضمين الميزانية اعتمادات غير قانونية من أجل تمويل تدابير معينة مثل استهلاك سندات الأمم المتحدة لتمويل أنشطتها غير القانونية والمنافية للميثاق . ووفقا للميثاق ، يعترض الاتحاد السوفياتي على هذه التدابير اعتراضا قطعيا ؛ ولن يتحمل أية مسؤولية عنها ولن يقوم بتغطية ما ينجم عنها من نفقات .

كما نود كذلك أن نؤكد موقفنا المبدئي فيما يتعلق بطرق تمويل المساعدة التقنية . فبموجب المادة ١٧ من الميثاق ، تغطي الميزانية العادية الوظائف الادارية حصرا وليس القصد منها توفير المساعدة التقنية التي ينبغي تمويلها على أساس التبرعات . ولذلك يعتقد الوفد الروسي انه يتعين استبعاد نفقات المساعدة التقنية من الميزانية العادية للأمم المتحدة ودمجها في برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

وفي ضوء التقديرات المنقحة للميزانية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ قد تضمنت كثيرا من النفقات التي لا مبرر لها وغير الضرورية ، انتهاكا لتعليمات الجمعية العامة ، ونظرا لأن الميزانية تتضمن اعتمادات لتمويل نفقات تتعلق بتدابير غير قانونية ومنافية للميثاق ، فسيصوت وفد الاتحاد السوفياتي ضد اقرار ميزانية الأمم المتحدة المنقحة لفترة السنتين الجارية .

وفي الوقت ذاته يود الوفد الروسي أن يعرب عن أمله في أن تهتم الأمانة العامة للأمم المتحدة بدرجة أكبر بأخذ تعليمات الجمعية العامة في الاعتبار عند قيامها باعداد تقديرات ميزانية

الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ التي سيجرى النظر فيها في الدورة القادمة للجمعية العامة ، وأن تأخذ في الاعتبار كذلك ما أعربت عنه الوفود ، بما في ذلك وفد الاتحاد السوفياتي ، من شديد القلق ازاء ارتفاع معدل نمو ميزانية الأمم المتحدة على وجه لا مبرر له . وأخيرا ينبغي أن نعكف حقا على العمل سواء في الأجهزة الدولية الحكومية ، أو في الأمانة العامة للأمم المتحدة بصفة خاصة ، من أجل تثبيت النفقات في الميزانية العادية للأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نبأ الآن بشأن مختلف مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرة ١٠٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/31/470 .  
عنوان مشروع القرار الأول " أتعاب أعضاء محكمة العدل الدولية " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل بشأنه .

وأجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ،

رواندا ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى  
لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية  
السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،  
الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا  
العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ،  
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، رومانيا ،  
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
السوفياتية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : كوبا ، مدغشقر ، نيوزيلندا .

واعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ١١ صوتا وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت

( القرار ٣١ / ٢٠٤ ) \* .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : يتعلق مشروع القرار الثاني ب \* استخدام الخبراء

الاستشاريين في الأمم المتحدة .

وقد أقرت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا بدون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة ترغب في عمل الشيء نفسه ؟

واعتمد مشروع القرار الثاني ( القرار ٣١ / ٢٠٥ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثالث ، المعنون

\* التقديرات المنفحة الناتجة عن مقررات مجلس التجارة والتنمية المترتبة على مؤتمر التجارة والتنمية في

دورته الرابعة \* .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل بشأنه .

وأجرى تصويت مسجل .

أبلغ وفد بنغلاديش الأمانة العامة ، فيما بعد ، بأنه كان يعتزم التصويت مؤيدا

x



المؤيدون :

افغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ،  
بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،  
بورما ، بوروندى ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،  
الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، اليمن  
الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،  
السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غانا ،  
اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، ايسلندا ، الهند ،  
اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ساحل العاج ،  
جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،  
لبنان ، ليبيريا ، الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،  
ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطه ، موريتانيا ، موريشيوس ،  
المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،  
نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،  
باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،  
السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،  
السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،  
تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات  
العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا  
المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،  
زامبيا .

المعارضون :

بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ،  
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ،  
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
السوفياتية .

المتنعون : استراليا ، بلجيكا ، فرنسا ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، ايطاليا ،  
اليابان ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،  
الولايات المتحدة الأمريكية .

واعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ٩ أصوات وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت

( القرار ٢٠٦/٣١ ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الرابع . ونهت أولا  
بمشروع القرار الرابع ألف، المعنون " اعتمادات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ". وقد  
طلب اجراء تصويت مسجل بشأنه .

وأجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،  
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،  
البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،  
شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، اليمن الديمقراطية ،  
الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينلندا ،  
الاستوائية ، أثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، فاهون ، ألمانيا ( جمهورية  
- الاتحادية ) ، فانا ، اليونان ، فرينادا ، فواتيمالا ، غينيا ، أيسلندا ،  
الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ،  
ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية  
لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجمهورية العربية الليبية ،  
ليمكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،  
موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،  
النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،  
باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، السنغال ، سيراليون ،  
سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،  
السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ،  
تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة  
لهريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ،  
زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، رومانيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .  
الممتنعون : الولايات المتحدة الأمريكية .

واعتمد مشروع القرار الرابع ألف بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع عضو واحد عن

التصويت ( القرار ٣١/٢٠٧ ألف ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الرابع باء ، الذي يتناول تقديرات الايرادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . وقد طلب اجراء تصويت مسجل بشأنه .  
وأجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلسي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسريا ، الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،

نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، باهاو  
 فينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،  
 رومانيا ، رواندا ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ،  
 سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية  
 السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،  
 جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى  
 وأيرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
 الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ،  
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

واعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية (١٣١ صوتا مقابل لاشيء) (القرار ٣١ / ٢٠٧ بأه) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الرابع جيم ، المتعلق بتمويل

اعتمادات سنة ١٩٧٧ . وقد طلب اجراء تصويت مسجل بشأنه .

واجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الارجننتين ، استراليا ، النمسا ، جزر الهاماس ،

البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، اليمن الديمقراطية ،

الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينيا

الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيـــــــــــــــــا

( جمهورية - الاتحادية ) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، فينيا ،

غيانا ، آيسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ،

اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ،

الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، رومانيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

الممتنعون : كوبا .

واعتمد مشروع القرار الرابع جيم بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع عضو واحد

عن التصويت ( القرار ٢٠٧/٣١ جيم ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نأتى الآن الى مشروع القرار الخامس المعنون "مسائل متصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧". ويرد مشروع القرار هذا في تسعة فروع، وتحقيقا لراحة الوفود ، يضم جميع توصيات اللجنة الخامسة بشأن مختلف المسائل الواردة تحت هذا البند . وبما أن اللجنة الخامسة قد اتخذت مقررات منفصلة بشأن بعض فروع مشروع القرار الخامس ، فستحذو الجمعية العامة حذوها . بيد أنني أقترح ، من أجل توفير وقت الجمعية العامة ، انه

كلما أقرت اللجنة مجموعة من الفروع بدون اعتراض ، يمكن للجمعية العامة أن تقر هذه الفروع بواسطة مقرر واحد ، بدلا من التصويت على كل فرع على حده .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل أولا الى الفرع الأول من مشروع القرار الخامس .  
وقد طلب اجراء تصويت مسجل بشأنه .  
واجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،

جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، رومانيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

المتنعون : بلجيكا ، الصين ، فرنسا .

واعتمد الفرع الأول من مشروع القرار الخامس بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع

٣ أعضاء عن التصويت . ( القرار ٢٠٨/٣١ ، الفرع الأول ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد اعتمد الفرع الثاني من مشروع القرار الخامس

بدون اعتراض في اللجنة الخامسة . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقر هذا الفرع بدون تصويت؟

واعتمد الفرع الثاني من مشروع القرار الخامس ( القرار ٢٠٨/٣١ ، الفرع الثاني ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل الآن الى الفرع الثالث من مشروع القرار الخامس

وقد طلب اجراء تصويت مسجل بشأنه .

وأجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر الهاما ،

البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، اليمن الديمقراطية ،

الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا

الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، ألمانيا (جمهورية -

الاتحادية ) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ،



ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ،  
 ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،  
 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليهريا ، الجمهورية العربية  
 الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مديف ، مالي ، مالطة ،  
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيهال ، هولندا ، نيوزيلندا ،  
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،  
 بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ،  
 رواندا ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى  
 لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية  
 السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،  
 الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
 الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات  
 المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ،  
 زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ،  
 الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، هولندا ، رومانيا ،  
 جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
 السوفياتية .

المتنعون : الصين

واعتمد الفرع الثالث من مشروع القرار الخامس بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع

عضو واحد عن التصويت ( القرار ٢٠٨/٣١ ، الفرع الثالث ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد اعتمدت اللجنة الخامسة الفروع من الرابع حتى

التاسع بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في عمل الشئ نفسه ؟

واعتمدت الفروع : من الرابع حتى التاسع ( القرار ٢٠٨/٣١ ، الفروع : من الرابع حتى

التاسع ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد اختتمنا بذلك نظرنا في الهند ١٢ من جدول الأعمال . ونأتي الآن الى الهند العاشر في جدول أعمالنا لهذا اليوم ، وهو تقرير اللجنة الخامسة بشأن الهند ١٢ من جدول الأعمال ، " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " . ويرد التقرير في الوثيقة A/31/466 .

وترد توصية اللجنة الخامسة في الفقرة ٣ من تقريرها (A/31/466) . واعتمدت اللجنة الخامسة هذه التوصية بدون اعتراض . فهل يمكن أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عمل الشيء نفسه ؟  
واعتمدت التوصية .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : باختتامنا النظر في تقرير اللجنة الخامسة بشأن الهند ١٢ من جدول الأعمال ، نكون قد استكملنا جميع بنود جدول الأعمال المحالة الى اللجنة الخامسة .

ننتقل الآن الى تلك الأجزاء من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أحيلت اليها للنظر فيها في الجلسة العامة مباشرة . وأشير الى الفصلين الأول والثامن ، الأجزاء من ألف الى واو ، المتعلقة ، في الدرجة الاولى ، بالمسائل التنظيمية والمنظمات الحكومية الدولية . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بتلك الأجزاء من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد انتهت منا نظرتنا في البند ١٢ من جدول الأعمال .

#### البند ٦٠ ( د ) من جدول الأعمال

انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة : مذكرة من الأمين العام  
( A/31/464 ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : انني أدعو الأعضاء الى توجيه اهتمامهم الى مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/31/464 ، المتعلقة بانتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة .

ففي هذه المذكرة يحيط الأمين العام الجمعية العامة علما بأنه يرغب في ترشيح السيد مصطفى كمال طلبه لمنصب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة لمدة أربع سنوات اعتبارا من كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في انتخاب السيد طلبه مديرا تنفيذيا لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة لمدة أربع سنوات اعتبارا من كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، على نحو ما أوصى الأمين العام بذلك ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أود أن أفتنم الفرصة لأهني السيد طلبه بانتخابه مديرا تنفيذيا لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ولأتمنى له نجاحا دائما في عمله الهام .  
وبذا نختم نظرتنا في البند ٦٠ من جدول الأعمال .

البند ٨٥ ( د ) من جدول الأعمال

تعيين مفوض الأمم المتحدة لناميبيا : مذكرة الأمين العام (A/31/465)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ألفت انتباه الأعضاء التي مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/31/465 . وينتهي الأمين العام الى الجمعية العامة في هذه المذكرة أنه يرغب في أن يقترح على الجمعية الموافقة على تعيين السيد مارتن اهتسارى ، سفير فنلندا لدى جمهورية تنزانيا المتحدة ، مفوضاً للأمم المتحدة لناميبيا لمدة عام واحد اعتباراً من ( كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ) ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر الموافقة على التعيين الذي اقترحه الأمين العام ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أهنيء السيد اهتسارى على الثقة التي أبدتها الجمعية فيه وأتمنى له كل النجاح في عمله الهام . كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر السيد سين ماكرايد ، نيابة عن الجمعية العامة وبالاصالة عن نفسي ، للاستلوع القدير الماهر المخلص الذي اضطلع فيه بمسؤولياته بوصفه مفوض الأمم المتحدة لناميبيا . فاليه منا أطيب الأمنيات للمستقبل . لقد اختتمنا الآن نظرنا في البند ٨٥ من جدول الأعمال .

البند ٢٧ من جدول الأعمال ( تابع )

توسيع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : جرى اقتراح اضافة البلدان التالية لمضوية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف : غيانا ومالي ونيجيريا . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على توسيع عضوية تلك اللجنة باضافة هذه البلدان الثلاث ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختتمنا الآن نظرنا في البند ٢٧ من جدول الأعمال .

البنود ٥٢ و ١٢٣ و ٧٥ و ٤٩ من جدول الأعمال ( تابع )

التعيينات التي لم يبت فيها :

- ( أ ) اللجنة المخصصة المعنية بصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في ميدان الألعاب الرياضية ( القرار ٦/٣١ واو ) .
- ( ب ) اللجنة المخصصة المعنية بصياغة اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن ( القرار ١٠٣/٣١ ) ( A/31/430 ) .
- ( ج ) اللجنة الاستشارية المعنية بصندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة : القرار ١٣٣/٣١ ( A/31/407 مشروع القرار الأول ) .
- ( د ) اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة المكروسة لنزع السلاح : القرار ١٨٩/٣١ با١ ( A/31/386 مشروع القرار با١ ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تتعلق هذه التعيينات التي لم يبت فيها بالهيئات التالية التي أنشأتها الجمعية العامة خلال الدورة الحالية :

أولا : اللجنة المخصصة المعنية بصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في ميدان الألعاب الرياضية ، التي أنشئت بموجب القرار ٦/٣١ واو الذى اتخذ تحت البند ٥٢ من جدول الأعمال .

ثانيا : اللجنة المخصصة المعنية بصياغة اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن ، التي أنشئت بموجب القرار ١٠٣/٣١ الذى اتخذ تحت البند ١٢٣ من جدول الأعمال .

ثالثا : اللجنة الاستشارية المعنية بصندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، التي أنشئت بموجب القرار ١٣٣/٣١ المتخذ تحت البند ٧٥ من جدول الأعمال .

رابعا : اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكروسة لنزع السلاح ، التي أنشئت بموجب القرار ١٨٩/٣١ با١ المتخذ تحت البند ٤٩ من جدول الأعمال .

وكنتم أتمنى أن أكون في مركز يتيح لي اعلان تشكيل هذه اللجان اليوم ، ولكن لم يتسن ذلك ، ولذا فانني مضطراً لأن انتهج السابقة التي تم العمل بها في دورات سابقة وأرجو اعلان تشكيل هذه اللجان . وأنا عازم ، بالتأكيد ، على اعلان اعضاء هذه اللجان في أقرب وقت ممكن .

وأريد الآن أن أوجه انتباه الجمعية الى الوثيقة A/31/471 التي تشتمل على رسالة أخطاني فيها ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة علما بأن بلاده ترفب في اعفائها من عضوية لجنة العلاقات مع البلد المضيف . وأود أن أحيط الجمعية العامة علما بأنني عينت السنغال لتحل محل جمهورية تنزانيا المتحدة كعضو في لجنة العلاقات مع البلد المضيف . وفي الوقت نفسه أود أن أشكر جمهورية تنزانيا المتحدة على خدمتها في تلك اللجنة .

### تعليق الدورة الحادية والثلاثين

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الاعضاء يذكرون أن الجمعية العامة قررت في

القرار ١٤ ( د - ٣١ ) المؤرخ في ١٩ تشرين الأول /نوفمبر ١٩٧٦ :  
 " أن تنظر خلال دورتها الجارية في نتائج الاجتماع الوزاري الختامي لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي " .

وكان من المقرر عقد ذلك الاجتماع من ١٥ الى ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ولكنه تأجل الى الجزء الأول من العام القادم . وبناء على ذلك قدمت مجموعة السبعة والسبعين التماسا بالأ تغلق الدورة الجارية للجمعية العامة أبوابها في التاريخ المقرر بل أن تعود الى الانعقاد في دورة مستأنفة لمناقشة البند ٦٦ من جدول الأعمال المعنون " الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة " . وقد جرى تعميم الرسالة التي بعث بها رئيس مجموعة السبعة والسبعين والبالغ الذي أصدرته المجموعة بوصفها الوثيقة A/31/426 .

فهل لي أن أقترح أن تقرر الجمعية العامة ، في هذه الظروف ووفقا للاجراء الذي اتخذ في دورات سابقة عدم اعلان اختتام الدورة الحادية والثلاثين اليوم واستئنافها في وقت ولمدة يعتقد الرئيس أنهما الأنسب لعقدتها وذلك بعد التشاور مع الدول الأعضاء ومع الأمين العام . ومن المفهوم أن الجمعية ستعود الى الانعقاد للنظر في البند ٦٦ من جدول الأعمال وحده فقط وان اللجنة الثانية هي التي ستنظر هذا البند المخصص لها .

فان لم أسمع أى اعتراض فسأعتبر أن هذا الاجراء يلقى موافقة الجمعية العامة .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : بالنسبة للبند ٦٦ من جدول الأعمال ، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى ( القرار ١٧٧/٣١ ) المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦ بشأن صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية . وتنص الفقرة ١ من المادة الرابعة من النظام الاساسي للصندوق ، المرفق بالقرار على أنه :

" يتولى رسم سياسات الصندوق واجراءاته مجلس محافظين يتكون من ممثلي ست وثلاثين دولة عضوا في الأمم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تنتخبها الجمعية العامة مراعية في ذلك ، في جملة أمور ، ضرورة التوازن بين تمثيل البلدان المستفيدة النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر ( الترانزيت ) المجاورة لها ، من ناحية ، والبلدان المتبرعة المحتملة ، المتقدمة النمو والنامية على السواء من ناحية أخرى ."

وأود أن اقترح أن تعالج الجمعية العامة أمر انتخاب أعضاء مجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية أثناء دورتها المستأنفة كجزء من نظرها في المادة ٦٦ من جدول الأعمال . بيد أنني أقترح ، في هذا الصدد ، ان لم تستأنف الدورة ، أن تفوض الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بانتخاب أعضاء المجلس .

فان لم أسمع أية اعتراضات فسأعتبر أن الجمعية توافق على هذين المقترحين .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : حضرات الممثلين المحترمين ، لقد اتخذتم مقررا بتعليق الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة بدلا من اختتامها كما كنتم ستفعلون اليوم في الظروف العادية . وقد جاء هذا القرار نتيجة لأن الذين اتخذوا مبادرة طلب تعليق الدورة ، يرون أنه ليس هناك مبرر لاختتام الدورة حتى تتاح لها فرصة ايلاء المزيد من الانتباه الى الهمم من جدول الأعمال المعنون " الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة " .

وقد كانت الأغلبية العظمى من أعضاء هذه الجمعية تأمل في أن يتوصل مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي الى بعض الاستنتاجات المعينة التي يمكن تقييمها خلال هذه الدورة . وقد خاب هذا الأمل . وبما أن الاجتماع الوزاري الختامي لمؤتمر باريس قد تأجل الى الجزء الأول من عام ١٩٧٧ ، بدلا من عقده كما كان مقررا من ١٥ الى ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، فسيتحتم استئناف الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة في وقت مناسب بعد هذا الاجتماع الوزاري لتمكين الجمعية من أن تقدر على نحو مناسب الحالة الاقتصادية الدولية الآخذة في التدهور باضطراب مع ما يترتب على هذا من آثار يمكن أن تكون بمثابة كارثة للكثير من البلدان الأكثر فقرا .

ان هذه صورة مظلمة أعرضها في مستهل بياني الختامي ، ولكن لا بد من التشديد عليها ، ان ، في رأبي أن حل المشاكل السياسية لا يمكن في حد ذاته أن يحقق السلم والعدل . فالتباينات والمظالم والفوارق الاقتصادية ليست تهديدا أقل خطرا على النظام العالمي من الصراعات السياسية . وقد تبدو بعض الملاحظات ، التي سأقدمها بشأن هذه الدورة ذات طبيعة تقييمية احصائية بحثة ولكن رغم أنه يضرب المثل بكذب الاحصائيات فمن الممكن الحصول على فائدة كبيرة من السدروس التي تلقننا اياها .

لقد تضمن جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة ١٢٤ بندا ، أدرج بندان منها بعدد بدء الدورة ، يتعلق احدهما بممارسة تزايدت أهميتها في الأعوام الأخيرة وظلت تسبب قلقا شديدا في جميع أنحاء العالم ، ويعد البند الثاني منهما أساسيا بالنسبة لمقاصد هذه المنظمة . وعنوان البند الأول " صياغة اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن " وقد م بمبادرة من جمهورية المانيا الاتحادية والبند الثاني بعنوان : " ابرام معاهدة عالمية لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية " الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

لقد اتسمت هذه الدورة بظاهرة خاصة وهي أن الجلسات العامة للجمعية انعقدت ، تقريبا ، بصورة مستمرة . وهذه الجلسة ذاتها هي الجلسة العامة السابعة بعد المائة . ولم تعقد الجمعية العامة منذ انشائها حتى الآن مثل هذا العدد من الجلسات . ولم يعرض من قبل مثل هذا العدد من البنود مباشرة على الجلسات التي تعقدها الجمعية بكامل هيئتها دون أن تنظر فيها احدي اللجان الرئيسية أولا . ولكن أدى هذا الى خفض وقت اللجان الرئيسية السبع أو خفض عدد الجلسات



أو تقليل عدد مشاريع القرارات ، فلعل في النتائج بعض التعويض ، ولكن ساد قانون باركنسون المتشدد ويظهر أن اللجان الرئيسية نجحت في شغل كل الوقت المتاح لديها .

بيد أن هناك ناحية أخرى لهذه المشكلة تقتضي من الجمعية ايلاءها انتباها دقيقا وتمعنا . وهي عدد المرات التي طرح فيها الموضوع نفسه على الجمعية العامة تحت عناوين مختلفة . فتقطيع أوصل الموضوع الواحد الى عدة اجزاء يؤدي الى نتائج من المؤكد أن الأطراف المعنية لم تكن ترمي اليها أساسا باثارة تلك الموضوعات . وهناك نواحي مختلفة لموضوعات معينة ذات طبيعة مميزة ولكن يميل فصلها عن الموضوع الرئيسي الى أن يؤدي الى تكرار البيانات باستمرار وقد ينتهي الى نتيجة مؤسفة وهي تحويل الانتباه عن لب المشكلة والعمل بذلك على اعاقه التقدم نحو تسوية كاملة .

والحديث عن الوقت الذي استغرقه النظر في أية مسألة خاصة أمر خارج عن الموضوع تماما . فقد سمعنا أكثر من مرة في دوائر معينة انتقادا مفاده أن الجمعية كرسست قدرا غير مناسب من وقتها ليبحث بند أو آخر رغم أن هناك عددا كبيرا آخر من البنود التي ليست بأقل منها مدعاة للاهتمام أو الأهمية . بيد أن هناك مسائل معينة تشكل تهديدا دائما للسلم والأمن الدوليين . وينبغي ألا يرضن أي عضو على الاطلاق ، ملتزم حقا بالعمل على تحقيق مقاصد ومبادئ الميثاق ، بقضاء وقت لمناقشة تلك المسائل . ولا يشعر بمسيس الحاجة الى الرجوع الى مناقشة هذه المسائل باستمرار في كل مناسبة ممكنة الا ضحايا الظلم وحدهم . وانني لآمل باخلاص ألا نسمع مرة أخرى بعد الآن أية اشارات ازدياد سواء من على هذه المنصة كما سمعنا في مرة سابقة أو من قاعة هذه الجمعية ، بالوقت الذي امضيناه في بذل جهود متواصلة لضمان انصاف ما نحس أنه ظلم محسوب ، كالفصل العنصري أو للسعي وراء تحقيق تسوية للمشاكل التي تيدو مستعصية في الشرق الأوسط . وحتى لو كرسست الجمعية العامة . ٩ في المائة من وقتها لتسوية هذه المسائل فمن الثابت أن هذا الوقت لم يضعه هيا .

وينقلني هذا مباشرة الى تلك الينود الخاصة وهي مسألة ناميبيا ، وسياسات الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ومسألة روديسيا الجنوبية وقضية فلسطين والحالة فى الشرق الأوسط ومسألة قبرص . ولا شك فى أن هذه هى أخطر المشاكل التى تستصرخ من أجل تحقيق حل لها . وتجرى مناقشة هذه المشاكل فى كل عام باسهاب كبير . وتتخذ بشأنها فى كل عام قرارات لا حصر لها تتفاوت فى درجة دعمها لها فى بعض الحالات ، ولكنها ثابتة ولا يمكن أن تتغير فى درجة معارضتها لها ، مع وجود عنصر من الامتناع عن التصويت يكاد لا يتغير . ومن اساءة استخدام منصبى كرئيس أن اقترح الطريقة التى ينبغى أن يدلى بها أى عضو بصوته . بيد أنني مضطر لأن ألاحظ أنه لن يتسنى تحقيق أى تقدم فى أى من هذه المواضيع اذا كانت الدول لا تسمى الا للتشبيث بأوهس الأعدار للحيلولة دون التقدم نحو تحقيق تسوية أو تعجز عن تحديد مسؤولية الفشل فى احراز تقدم حيثما تكون المسؤولية واضحة .

وقد وصف الكثيرون هذه الدورة بأنها هادئة بل ومملة . وربما تنطوى هذه الملاحظة على أكثر مما يعنى للمرء للوهلة الأولى . فهناك قدر كبير من القوة فى هذا الحكم ولكن اذا ما تفحصناه وجدنا أن السبب الحقيقى فى ذلك لا يرجع كثيرا الى تناقص الاهتمام بالمشاكل أو الاصرار على ترك ضحايا كل قضية لمصيرهم الكئيب . وأن التفسير الحقيقى لذلك هو ، على ما يبدو ، أن الأمم المتحدة تعاني اليوم من حالة ارهاق معنوى شديدة ناجمة عن استمرار خيبة أملها وامتناع اعضائها عن الاضطلاع بمسؤولياتهم .

وما لم يتم العثور على حلول عادلة للمشاكل فلن يترتب على ذلك سوى نتيجة واحدة هى العنف الذى هو آخر معقل يلجأ اليه اليائسون الذين تززع ايمانهم فى من يثقون بهم بسبب تقصير هؤلاء عن تحمل المسؤولية الواجبة عليهم . ويجب أن يسأل أعضاء الأمم المتحدة أنفسهم عما اذا كانوا استنفذوا جميع أساليب العمل التى ينص عليها الميثاق بالنسبة لهذه المواضيع المتفجرة . وقد يحكم علينا التاريخ ولكننا لن نكون هنا عندما يصدر هذا الحكم . ولذا ينبغى أن تكون ضمائرنا وحدها هى المرجع الذى نحتكم اليه .

ونظرا لافتقاد الأمم المتحدة الى السلطة اللازمة لفرض مقرراتها - كالسلطة التى تتمتع بها دولة قومية - فقد تجد الأمم المتحدة نفسها وقد جرفت بعيدا عن مثلها وتسمح لأحكام الميثاق بالزويان

بسبب عدم استعمالها . ولن يؤدي هذا سوى الى الارتداد الى حالة كانت شائعة من قبل وهي :  
بعث عقيدة توازن القوى التي تنطوي على مغالطة عفى عليها الزمن ، والمفهوم القائل بأن الحق بيد  
القوى . والمستفيدون من ذلك هي الدول القوية عسكريا واقتصاديا . ولن يبقى أمام الدول الباقية  
سوى اختيار الاستسلام للظلم أو تقبل وصاية وحماية من هم في مركز يتيح لهم توفيرها لهم . فلنأمل  
في أننا مازلتنا نستطيع انقاذ العالم من مثل هذا المصير الشنيع .

وفي جميع مجالات الصراع هذه ، يجري الاعداد للمفاوضات او قد شرعت المفاوضات بالفعل .  
وما لم تتناول جميع الأطراف هذه المفاوضات بحسن نية وما لم يضطلع ، من بلغوا من القوة ما يتيح  
لهم استخدام نفوذهم لضمان تحقيق حل عادل ، بالمسؤولية الكاملة التي تخولها لهم قوتهم فلا مناص  
من وقوع كارثة .

وقد وافقت الجمعية العامة خلال الدورة هذه على انضمام ثلاثة دول جديدة اليها هي سيشيل  
وانغولا وساموا مما يجعل عدد الاعضاء فيها ١٤٧ عضوا . بيد أن عدم السماح لجمهورية فيتنام  
الاشتراكية بالحصول على عضوية الأمم المتحدة قد أفسد لسوء الحظ هذا التقدم نحو تحقيق المشمل  
الأعلى المتمثل بالعالمية . ولا بد من أن يثير هذا شكوكا شديدة لدى المجتمع العالمي حول استخدام  
حق النقض في ظروف خاصة لا علاقة لها على الاطلاق بحفظ السلم والأمن الدوليين والتوفيق بين هذا  
الحق وبين المبدأ الديمقراطي الذي يفترض أن المنظمة تقوم على أساسه والذي يتجاهله أحيانا  
للأسف من دعوا اليه أساسا . وينبغي ألا يستخدم حق النقض ، الذي أريد منه الحيلولة دون اساءة  
استخدام القوة ، كسلاح تأديبي . ولا يمكن أن تحوّل هذه المنظمة نفسها الى اصلاحية . وآمل  
باخلاص أن يسمح عما قريب لجمهورية فيتنام الاشتراكية بالحصول على عضوية الأمم المتحدة .

وقد واصلت الجمعية ايلاء انتباه وثيق ودقيق لمسألة حقوق الانسان ، ولكن ما يزال هناك  
اتجاه يدعو للأسف من جانب أعضاء معينين نحو الاحجام عن ابدال اتفاقيات في مجال حقوق الانسان  
اعتمدت وفقا للشروط القانونية الواجبة وأصبحت سارية المفعول ، ولكن يتجاهلها أطراف هـــــ  
الاتفاقيات أنفسهم بعذر أو آخر . ويجب أن يكون تناولنا للمشكلة من قبيل المحاولة لايجاد وسيلة  
لإعمال هذه الاتفاقيات بأسلوب عادل وليس التشبث بالاعذار ومنها أعذار لا علاقة لها بالموضوع من  
أجل الحيلولة دون إعمالها . وتحضرني في هذا الصدد قضية اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة عام

١٩٤٩ بشأن معاملة المدنيين في زمن الحرب ويعرف جميع من هنا جيدا سبب ابرامها . وتنطبق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة مباشرة على الحالة في الأراضي المحتلة . وليس لهذه الاتفاقية أى مدلول على الاطلاق يتعلق بمعاملة الاقليات في مختلف البلدان ، ولهذا لا يمكن جعل تطبيقها مشروطا باعتماد تدابير بالنسبة لحالات تقع خارج نطاق الاتفاقية . وكلما سارع المجتمع الدولي في ادراك هذه الحقيقة البسيطة كلما ازداد احتمال تعريض الاحترام اللائق في المجتمع الدولي للاعلانات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان سواء القائمة منها أو المقترحة ، الى الخطر .

لقد أشرت الى السبب الذى دعا الى تعليق هذه الدورة للجمعية العامة بدلا من اختتامها — أنه فشل مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادى الدولي في احراز تقدم كاف يتيح للجمعية العامة تقدير عملها وأثر عمل هذا المؤتمر على الحالة الاقتصادية العالمية . وينبغي أن يكون من الواضح للجميع أن مؤتمر باريس ليس في كوكب مختلف وأنه يجب أن تكون مقرراته مقبولة لدى الجمعية ككل اذا كان من المقرر احراز تقدم نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وتطبيق ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية من أجل التخفيف التدريجي من حدة مشاكل البلدان الأكثر فقرا .

وقد انتخبت الجمعية العامة خلال هذه الدورة ٢٥ عضوا في لجنة القانون الدولي . وتمت قبل اجراء هذه الانتخابات مشاورات بين الرئيس ومجموعات اقليمية معينة تسعى الى اتخاذ اجراءات خاصة لضمان الالتزام باتفاق الشرف بشأن توزيع مقاعد اللجنة بين مختلف المجموعات اقليمية . بيد أنه لن يمكن ، دون خرق أحكام النظام الأساسى للجنة القانون الدولي ، اعتماد الاقتراح الخاص بضرورة اجراء انتخابات منفصلة لكل مجموعة اقليمية مع تخصيص مقاعد لتلك المجموعة كما يستنتج من اتفاق الشرف الذى تحدد بوضوح ، ان أنه لا يمكن التوفيق بينه وبين ذلك الحكم من النظام الأساسى للجنة الذى ينص على انتخاب المرشحين الخمس والعشرين الذين يحصلون على أكبر عدد من المقاعد شريطة أن يكون المرشحون قد حصلوا على الأغلبية المطلوبة . ولا تجعل المادة المتعلقة بهذا الأمر — المادة ٩ — من النظام الأساسى للجنة القانون الدولي ، التى تتضمن هذا الحكم ، هذه الانتخابات مشروطة بتحقيق ما يعتبر أنه التوزيع المتفق عليه . ونتيجة لهذا لم تحصل احدى المجموعات على حصة المقاعد التى قيل أن لها حقا فيها وتم انقاذ مجموعة أخرى من مصير مماثل بفضل اللفتة المشرفة التى تفضل بها ممثل بنما السفير الويكا . وهذه هي المرة الثانية خلال الاعوام العشر الماضية التى تعجز فيها المجموعة ذاتها عن الحصول على نصيبها .

لقد أثيرت مسألة التوزيع الجغرافي العادل بالنسبة للكثير من الهيئات الأخرى ، وقد حان الوقت لاجراء دراسة استعراضية كاملة ومتمعنة للمسألة بالنسبة لجميع الهيئات مع مراعاة الظروف القائمة اليوم . ومن الشذوذ تماما ، على سبيل المثال ، جمع الآسيويين والافريقيين الذين يشكلون معا ٨٥ عضوا من بين مجموع أعضاء الجمعية البالغ عددهم ١٤٧ عضوا - وانني لأعتذر للإشارة الى المجموعة التي انتمي اليها - في كتلة واحدة وذلك لغرض توزيع مناصب نواب الرئيس ورؤساء اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة . وأعتقد أن من المناسب الإشارة الى ذلك هنا ، بمناسبة انتخابات أعضاء لجنة القانون الدولي ، لأنني أعلنت انني سأبحث هذا الأمر مع المجموعات الاقليمية . وآمل أن يولي أعضاء كل مجموعة اقليمية على التوالي الانتباه الواجب لهذه المسألة وأن تبدأ المشاورات فيما بينهم للتوصل الى مجموعة من القواعد التي تضمن التوزيع العادل الأصيل في الهيئات المختلفة حسب طابعها ووظيفتها .

ولقد أشرت من قبل الى بندين اضافيين في جدول أعمال هذه الدورة . أحدهما البنود المعدون " صياغة اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن " . ومما يدعو للإرتياح أن اللجنة السادسة تمكنت من اعتماد قرار بشأن هذا البند باتفاق الرأى . وقد تسنى التوصل الى اتفاق الرأى بشأن هذا البند بفضل روح الوفاق والتوفيق والتفهم المتبادلين التي أبدتها مجموعات ذات آراء متباينة بشأن هذا الموضوع . وجاء اتفاق الرأى نتيجة لمفاوضات طويلة وصبورة . ويعتبر الأسلوب الذي تمت به معالجة هذا البند مفخرة كبيرة لجميع من اشتركوا في المشاورات وهو بمثابة درس موضوعي بالنسبة لعرض مشاريع قرارات في شكلها النهائي .

أما البند الاضافي الثاني " عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية " فهو ذو أهمية خاصة رغم أنه لم يعتمد باتفاق الرأى . ويمكن القول أن عدم استعمال القوة هو أساس الميثاق ولذا فلسنا في حاجة لصك دولي آخر لاستكمال الميثاق ولكن كما نعلم جميعا من خبرتنا في هذه المنظمة أن ما هو بين يدينا جلاء بالتكرار والتوضيح . وألمي أن يكون أمامنا ، لدى تناول هذا الأمر في الدورة القادمة معاهدة حقيقية ، معاهدة يمكن أن تقدم اسهاما حقيقيا للعلاقات الدولية .

واتخذت الجمعية العامة أيضا مقراها بشأن الدورة الاستثنائية المعنية بنزع السلاح .

وقد أدركت الجمعية العامة أن نزع السلاح مسألة بالغة الغطورة بحيث لا يمكن تركها لمؤتمر لجنة نزع السلاح بمفرده وأن اشتراك الجمعية ككل فيها أمر جوهري إذا ما قدر تغيير العادات والمواقف القديمة واتخاذ نهج جديد من أجل ضمان تحقيق تقدم نحو نزع السلاح العام .  
وقد كرست اللجنة الخامسة ما قد يبدوا افراطا من الوقت لبحث مسألة واحدة هي جدول الأنصبة المقررة للدول الأعضاء .

وقد أظهرت مناقشات اللجنة الخامسة الحاجة الى استعراض المعايير المعتمدة في تقدير الاشتراكات التي ينبغي للأعضاء تقديمها الى ميزانية المنظمة .  
وفي الوقت الذي يعتبر فيه معيارا السكان والدخل القومي معيارين هامين يجب أن تتفاوت درجة الأهمية التي تعلق على كل منهما حسب الظروف الفعلية القائمة ولا يمكن العمل وفقا لنموذج غير قابل للتغيير . فقد يرتفع الدخل القومي لدولة ارتفاعا هائلا خلال فترة زمنية قصيرة ، ولكن لا يمكن أن يكون هذا في حد ذاته سببا سليما لزيادة النصيب المقرر لذلك البلد بما يتناسب معها بالمقارنة مع أنصبة بلدان أخرى ظلت تتمتع طوال فترة طويلة جدا بمستوى من الغنى كان من قبل يطوق أحلام الآخرين . ان الأصول الرأسمالية لبلد ما بما في ذلك نوعية وقيمة هيكلها الأساسي وقدرتها ومؤسستها الصناعية تعد دائمة ومستمرة بينما يمكن أن يكون الغنى سريع الزوال . وقد تم لحسن الحظ حل الاختلاف الحاد الذي ظهر في اللجنة الخامسة رغم أن ذلك جاء بعد مناقشة مطولة . ولكن أبرز هذا البند وغيره من البنود بشدة الدور المركزي الذي تضطلع به اللجنة الخامسة في هذه المنظمة . ويعتبر الحفاظ على الشؤون الداخلية سليمة ومنظمة أمرا يتطلب الانتباه على مستوى عال جدا في كل وفد .

ولم يتم بعد البت في مسألة وضع هيكل جديد للقطاعات الاقتصادية والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة . وفي هذا السياق ليست مسألة وضع بنية جديدة مجرد خلق مناصب جديدة أو إعادة توزيع الوظائف . فعادة وضع البنية من جديد على نحو سليم تقتضي اعترافا واضحا بالحاجات الأكثر حيوية لعضوية المنظمة ، وفهما سليما للمشاكل التي تواجهها وتحديد أهم عناصر البنية التي يقع فيها القطاعان الاقتصادي والاجتماعي وازالة جميع العقبات البيروقراطية التي تعترض سبيل تولي هذه الهيئات مسؤولياتها واضطلاعها بها .

ويجب أن تدرك الجمعية أن الحاجة الى وضع بنية جديدة قد نشأت عن الاصرار على إقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ولذا يجب ايجاد الارادة لتوفير الوسائل التي تضمن تحقيق هذا الهدف .

وقد دعيت الجمعية هذا العام الى دراسة مختلف نواحي الحالة الاجتماعية في العالم . ومما يستحق المزيد من الاهتمام على نحو أوثق بصفة خاصة البرامج المتعلقة بعقد المرأة ومؤتمر طهران الذى سيعقد عام ١٩٨٠ ومركز الشباب وعام الطفل الدولي الذى حددت له سنة ١٩٧٩ . وكانت أماننا اعلانات وعقود خاصة لحقوق الانسان وللتنمية وللرأة ولكن أغفلت الجمعية حتى الآن اصدار اعلان خاص يتعلق بالطفل في حين ظلت اليونيسيف مستمرة في تقديم خدمات لا تقدر بثمن بالنسبة للأطفال في جميع أنحاء العالم . ولقد تم الآن تقويم هذا الاغفال واتخذت خطوة أساسية للحفاظ على تعزيز قيمة وفائدة أولئك الذين يملكون المستقبل والذين يشكلون أغلى رصيد لنا وهم أطفال العالم .

واتخذت الجمعية العامة في هذه الدورة مقررا هاما جدا هو تعيين الأمين العام السيد كورت فالدهايم لمدة خمس سنوات أخرى تبدأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ . ولقد تقدمت بالفعل بتهنئتي الى السيد فالدهايم وليس ثمة حاجة الى تكرارها هنا . ولربما تواجه الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس القادمة ، أفسى اختبارات تتعرض لها . فقد وصلت الكثير من المشاكل الى مرحلة خطيرة ، وسيطلب من الأمين العام ممارسة كل ما يمكن لفرد أن يمارسه من مهارة لمعالجة هذه المشاكل . ونأمل انه سيكون بالامكان تسوية هذه المشاكل بتعاون الدول الأعضاء ودون تعرضنا لمحنة النيران .

حضرات المندوبين المحترمين ، أود أن أعرب باسمكم جميعا عن خالص الشكر للأمين العام ولجميع أعضاء الأمانة وأخص منهم من كانوا على أوثق ارتباط بنا في عملنا اليومي . وسيكون من دواعي اشارة الاستياء أن أفرد أى فرد أو أى قسم بذكر خاص لأنه لا يمكننا الاستغناء عن الجهد المتضافر الذى بذله كل العاملين في جميع الأقسام من أجل تسهيل تصريف أعمال الجمعية . فاستبعاد أى منها أو اضعافه يعني انهيار البناء بأسره . ولهذا السبب أتوجه اليهم جميعا بالنيابة عنكم وبالأصالة عن نفسي بتعبير واحد عن تقديرنا السامي وشكرنا الحار لخدماتهم المخلصة .

ان رئاسة الجمعية العامة هي بمثابة نير واكليل غار . فالنير هو عبء المسؤولية واكليل الغار هو زخرف المنصب . ولقد كان من دواعي سروري - أن أحمل هذا النير ويرجع هذا السرور كلية الى التعاون الذي قدموه لي بلا كلل . ويجب أن أشير بصفة خاصة الى نواب الرئيس الاثني عشر - وأغفل ذكر نواب الرئيس الخمسة الآخرين لانني أميز بينهم - لمساعدتي في ترؤس الجلسات التي عقدتها الجمعية العامة بكامل هيئتها مما وفر لي راحة كنت في حاجة ماسة اليها . وقد شاطرنى رؤساء اللجان الرئيسية مشقة مهمة معالجة البنود الواردة في جدول أعمالنا ، والسير بالدورة الى الحد الذي وصلت اليه . ولم يكن ممكنا توقي التأخير الذي كان يحدث ولا يمكن تحميل رؤساء اللجان الرئيسية مسؤوليته . وانني لا أقدم بخالص شكرى الى نواب الرئيس والى رؤساء اللجان الرئيسية وغيرهم من مسؤولي هذه اللجان .



وهناك ، بالإضافة إليهم الأعضاء الخمسة الآخرون الذين يعملون كنواب للرئيس ولكن منهم العرف من مساعدة الرئيس في مهمة المشاركة في الجلسات عامة ، ولكنهم ، بحكم مناصبهم ، يشكلون مع نواب الرئيس الآخرين ورؤساء اللجان الرئيسية ، اللجنة العامة المسؤولة عن مساعدة الرئيس في تنظيم أعمال الدورة . وانني لمدين من أعماقي للجنة العامة لكل المساعدات التي قدمتها لي . ولقد كان من دواعي افتخاري أن أخدمكم وتفضلوا بقبول شكري الجزيل .

ولقد اضطررت طوال هذه الدورة الى اجراء مشاورات مع مختلف المجموعات الاقليمية عن طريق رؤساء كل منها على التوالي . وقد وجدت انه مهما كانت الخلافات التي قد تكون بينهم فقد أثبتوا انهم قادرون على اتباع طريق التعقل ويستسلمون بسماحة خلق لفن الاقناع الحلليم الذي حاولت جاهدا غرسه . ولقد أثرتني الخبرة التي اكتسبتها في تعاطي مع رؤساء شتى المجموعات الاقليمية . وانني أوجه إليهم خالص شكري على هذا وعلى ما أولوني اياه من ارشاد ومساعدة وتعاون . وفي الختام ، أتني أن تصاحب السلامة كل الممثلين الذين سيعودون الى أوطانهم . وأتوجه بالتهنئة لكم جميعا ولموظفي الأمانة وأطيب أمنياتي بأن تتعموا بعام جديد سعيد وصحة طيبة وراحة البال .

أعطي الكلمة الآن الى ممثل موريشيوس للتحدث نيابة عن مجموعة الدول الافريقية .

السيد رافنول ( موريشيوس ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، في الوقت الذي نختم فيه أعمال هذه الدورة ، يشرفني أن أنقل اليكم ، نيابة عن مجموعة الدول الافريقية الأعضاء في الأمم المتحدة ، تقديرنا وتقديرنا المخلص للطريقة المتممة بدرجة عالية من المهارة والكفاءة وعدم التحيز ، التي صرفتم بها أعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . ولقد سنحت لنا الفرصة لنعرب عن تقديرنا لمواهبكم واخلاصكم عندما توليتم رئاسة مؤتمر قانون البحار . ومن دواعي ارتياحنا أن مداولتنا هنا قد جرت أيضا تحت قيادتكم وتوجيهكم القدير . واذ نكرر تهنيتنا الحارة الى أميننا العام المحترم بمناسبة إعادة انتخابه نود أن نحیی فيه اخلاصه للمنصب السامي الذي عمل فيه بامتياز رفيع طوال الأعوام الخمس الماضية . ونحن نتطلع الى دبلوماسيته الوقائية الحاذقة ومسايعه الحميدة التي لا يمكن الاستغناء عنها لأننا سنواجه عما قريب دون شك مصاعب في تنفيذ بعض القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية . ونحن نتطلع بصفة خاصة الى استمرار الدور الذي يقوم به والاسهام الذي يقدمه في تعزيز

التعجيل بالنماء الاقتصادي والاجتماعي وتصفية الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . ونتمنى للسيد كورت فالدهايم أن ينعم بصحة جيدة ونتمنى له عمرا مديدا بمناسبة عيد ميلاده الذي وافق يوم أمس .

كما نوجه شكرنا الخاص الى صديقنا القدير جدا السيد ويليام بوفوم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ولشؤون الجمعية العامة . ونقدر أسمى التقدير الأسلوب الهادئ والكفؤ الذي ساعدنا فيه طوال هذه الدورة . ونشكر أيضا موظفيه لاختلافهم والعمل الشاق الذي قاموا به . ونجرؤ أن نقول ، دون محاولة لتقديم كشف حساب عن هذه الدورة ، أن الدورة الحادية والثلاثين ستنفرد بلا شك بالطريقة المتمسمة بروح العمل والهدوء ، التي صرفت بها أعمالها وكذلك بعدد من المنجزات الايجابية . وقد جرى المزيد من المناقشات بشأن اتخاذ تدابير تستهدف إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ونود أن نعتقد أن مداولاتنا قد استهدفت المتطلبات الأساسية للتعديلات وأكدت عليها . وفي الوقت الذي نأسف فيه لعدم استجابة بعض الدوائر ، نرى أن جميع الأطراف المعنية قد ازدادت ادراكا لترابطها بعضها ببعض والحاجة الى اتخاذ اجراء حاسم . وقد أكدنا في مداولاتنا بشأن نزع السلاح ، الدور الرائد الذي ينبغي أن تواصل منظمنا أدائه . ومن دواعي التشجيع أن الجمعية دعت الى بذل جهود مصممة لوقف سباق التسلح بالأسلحة النووية والتوصل الى اتفاق بشأن وقف اجراء جميع تجارب الأسلحة النووية الى الأبد وطلبت من الدول النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد دول لا تملك هذه الأسلحة وليسست أيضا أطرافا في ترتيبات للأمن النووي . وهناك مظهر ايجابي خاص ميز اسهام هذه الدورة في نزع السلاح ، بالنسبة لافريقيا ، يتمثل في الاجراء الذي اتخذ بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية . ومن المهم بالنسبة للدول الافريقية الأعضاء أن تؤكد الجمعية الدعوة التي وجهتها الى جميع الدول لأن تعتبر وتحترم قارتها باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية وأنه ينبغي لها بالإضافة الى هذا أن تركز نفسها لمسألة حصول افريقيا الجنوبية على القدرة على انتاج الأسلحة النووية .

ويتساوى في ذلك من حيث الأهمية والايجابية بالنسبة لافريقيا رد فعل الجمعية العامة ازاء مشاكل الجنوب الافريقي وتشهد المناقشات التي جرت في الجلسات العامة حول مسألة استمرار

سياسات الفصل العنصرى على الأهمية التي كانت الجمعية تعلقها على هذه المشكلة هذا العام . وقد عبرت الجمعية بوضوح ، بردها السريع على ما يسمى باعلان استقلال الترانسكي ورفضها هذا الاعلان ، عن معارضتها لأحد الأركان الرئيسية لعقيدة الفصل العنصرى وهو الانشاء المنفصل لما يسمى بالأوطان ودعمها لرأى افريقيا القائل بأن مستقبل افريقيا الجنوبية يكمن في انشاء دولة آزانيا الديمقراطية والموحدة . وتشير الانتفاضات التي قام بها الشباب في سويتو وغيرها من البلدان الصغيرة والمجمعات السكنية القديمة في افريقيا الجنوبية ، والقمع الجماعي الذي أعقب ذلك على أن الوقت ينفذ بالنسبة لتحقيق حل سلمي لمشكلة افريقيا الجنوبية . وتعكس شتى القرارات الأخرى التي اتخذت بشأن مسألة الفصل العنصرى سيس الحاجة ، الآن ، الى اتخاذ اجراء ذى مغزى . وقد وضعت الجمعية برنامج عمل واضح لازالة شر الفصل العنصرى . وتأمل افريقيا في أن يدرك المجتمع الدولي عما قريب أن الوقت آخذ في الفوات حقا وأن يظهر ارادته السياسية الجماعية لمعالجة مشكلة الفصل العنصرى وذلك بقبوله منهج العمل الذي أشارت اليه الجمعية .

واقترحت الجمعية العامة ، أيضا ، في قرارها الخاص بناميبيا وروديسيا الجنوبية خطة عمل لتقليل حجم العنف الى أدنى حد ممكن قبل أن يسود حكم الأغلبية هذين الاقليمين . وفي كلتا الحالتين وافقت الجمعية على استمرار النضال المسلح ولكنها أيدت ، من الناحية الأخرى ، فرض عقوبات من شأنها ، اذا ما طبقت ، ان تعمل على الحد من اراقة الدماء والعنف . ولا تعترض افريقيا على تحقيق تسوية لمشكلتي ناميبيا وروديسيا الجنوبية عن طريق المفاوضات . ولكنها تعتقد انه اذا ما قدر للجهد التي تبذل من أجل تحقيق هذه التسوية الفشل فلن يكون هناك خيار سوى انتهاج العمل الذي أشارت اليه الجمعية العامة في تقاريرها المحددة تماما .

ويصدر الحديث عن القرارات ، اعتقد ان من الملائم أن اقتبس هنا ما أورده الامين العام في مقدمة تقريره السنوى عن أعمال المنظمة ، الذى صدر في آب/أغسطس ١٩٧٦ :

“ ان مفهوم الميثاق للنظام العالمي يقوم على احترام مقررات الهيئات الرئيسية للامم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ والاجراءات الدولية . وانا تجاهلنا هذه الامور فان نظام الميثاق لصيانة السلم والامن الدوليين ، الذى هو وليد آلام الحرب العالمية الثانية ، يصبح ، لامحالة ، قوقعة فارغة لا فائدة كبيرة منها حين نكون بأشد الحاجة اليها ، أى حين يتعرض السلم العالمي لتهديد خطير ، ولقد شهدنا في الآونة الأخيرة مرات كثيرة التناقض الكبير القائم بين الاجماع أو شبه الاجماع على مقررات مجلس الأمن أو الجمعية العامة وبين الأثر العملي لهذه المقررات على المسائل التي تعالجها . وهذا تطور لو سمح له بالاستمرار فسيؤدى مرة أخرى ، عاجلا أو آجلا ، الى تعريض المجتمع العالمي ككل للخطر . ولذا كان من مصلحة الحكومات جميعا ، حتى ولو كلفها ذلك بعض الاضرار القصيرة الامد ، أن تؤيد وتحترم سلطة مجلس الامن وأن تسهم في تعزيز دوره المركزى في تنظيم للنظام العالمي . ونجد ، مع كل القيود التي فرضتها الظروف ، ان سجل مجلس الامن في الوصول الى مقررات بشأن المسائل العسيرة والحيوية سجل بنا . ولكن هناك ، للأسف ، تفاوتا شديدا بين ذلك السجل وبين سجل تنفيذ مقررات المجلس . ومسؤوليات الحكومات لا تنتهي لدى اتخاذ قرار ، بل في الواقع ، تتطلب القرارات ، عادة ، عملا حازما من جانب الحكومات بالاضافة الى الأطراف المعنية مباشرة اذا أريد لتلك القرارات أن تترجم الى واقع ملموس ” . ( صفحة . ١ )

( A/31/1/Add.1 )

وما يصدق على مجلس الامن يصدق ايضا للأسف على الجمعية العامة . ونحن ندرك ان قرارات الجمعية العامة لا تعمل سوى اصدار التوصيات فقط . كما ندرك أنها تعكس الرأى العالمي الذى لا تستطيع الحكومات تجاهله الى الأبد . وبما أنه لا يمكن العودة الى العصور المظلمة التي كان يسودها شعار ” الحق بيد القوى ” فلن يندحر العدل وسيقتصر الحق وحده .

وأذكر بهذه المناسبة أن مقدمة تقرير الأمين العام ، التي تحرر بدقة بالغة وتقدم الينا -  
عاما بعد عام ، هي وثيقة هامة من وثائق الامم المتحدة . وتستحق أن تقرأ وتدرس بامعان . وأعتقد  
انه لا ينبغي الاكتفاء بملاحظتها بصورة آلية باعتبار ذلك أمرا روتينيا . وآمل أن تولي هذه الجمعية  
مثل هذه التقارير في المستقبل ما تستوجبه من اعتبار .

ولن يكون هذا الاستعراض الموجز لمنجزات الدورة الحادية والثلاثين كاملا دون الاشارة  
الى الجهود التي بذلت بصدد بحثنا عن تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . وينبغي  
أن نهني أنفسنا لتأكيدنا مرة أخرى بأنه لا يمكن تحقيق سلم عادل ودائم دون انسحاب اسرائيل من  
جميع الاراضي المحتلة ونيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف . وتؤمن افريقيا ايماننا  
راسخا بأن هذين هما الشرطان الاساسيان لتمكين جميع البلدان والشعوب في الشرق الاوسط من  
العيش في سلم . ونأمل باخلاص في أن يتم احراز تقدم في مؤتمر السلم المقرر عقده في أوائل العام  
القادم .

وان نحن نحیی وجود دول سيشيل وأنغولا وساموا الغربية الاعضاء الجدد بيننا ، نود أن  
نعرب عن أملنا في أن تتمكن فيتنام أيضا من الانضمام الينا في المستقبل القريب .  
وفي الختام اسمحوا لي يا سيادة الرئيس ان أقدم لكم وللأمين العام وجميع مساعديه وكل  
الوفود أطيب الاماني بأن تتمتعوا بالسلم والسعادة الشخصية في العام المقبل .  
الرئيس : (الكلمة بالانجليزية) : أدعو الان ممثل فيجي للتحدث نيابة عن الدول  
الآسيوية .

السيد فونيبوبو ( فيجي ) (الكلمة بالانجليزية) : لقد بلغ بنا الانشغال والانهماك  
في العمل أثناء الاشهر الثلاثة الماضية ميلغا كادت معه نهاية هذه الدورة الحادية والثلاثين - أو  
ماكان مقررا أن يكون النهاية - أن تفاجئنا قبل أن ننتبه اليها . ونحن الاعضاء من المنطقة الآسيوية  
يسعدنا بصفة خاصة أن نلاحظ سمة تميز هذه الدورة بالذات ، وهي جو التعاون والسلم الذي أجرت  
الجمعية العامة مداولاتها في ظله . فیر أننا نعتقد أنه لا مجال للنفس أن تهدأ ، لأنه مازالت هناك  
مشاكل خطيرة بدون حل ينبغي مواجهتها ومعالجتها بعزم وتصميم . وان اكننا نشعر بالارتياح عامة  
للجوامع السائد في هذه الدورة ، فقد يكون ذلك هو الهدوء الذي يسبق العاصفة مالم نتصد للقضايا

الصعبة التي تفرق بين العالمين المتقدم النمو والنامي . وقد وضعنا اقدامنا على بداية الطريق ، وان كان التقدم بطيئا ومخيبا للآمال الا أن الدول الاعضاء في المنطقة الآسيوية تأمل في الحفاظ على القوة الدافعة للحوار بين الشمال والجنوب والتمجيد بها .

ولقد شهدنا انضمام ثلاثة أعضاء جدد الى منظماتنا ؛ وأضيف صوت جديد من آسيا والمحيط الهادئ - هو ساموا الغربية - الى الدول الاعضاء في المنطقة البالغ عددها ٣٥ دولة .

وليس هذا بالوقت أو المكان المناسب لاستعراض مختلف انجازات منظماتنا أثناء هذه الدورة .

فقد تحقق الكثير ؛ وما زال يتعين تحقيق الكثير . ومن بين الانجازات الفريدة والهامة ، الاتفاق على

اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن . وقد لا تشمل هذه الانجازات كل ما نحن بحاجة الى عمله .

ولكن المهم - وما نعتقد أنه بحاجة الى التأكيد - هو أن هذه المنظمة لديها الارادة الجماعية

للانجاز ، رغم الذين يقللون من شأنها أو ينتقدونها ؛ وقد ثبت ذلك مليا من التأييد الذي حظي

به القرار المتخذ في هذا الموضوع . ونحن نهنيء كافة الذين عملوا جاهدين على أن يوئتي هذا

الاقتراح الصعب ثماره .

ونرى من دراستنا لهذه الدورة أن ثمة مسألة كانت موضع تأكيد وهي الحاجة الى تنفيذ

قرارات مجلس الامن بشأن المسائل المتعلقة بالامن والسلم الدوليين وأهمية تنفيذها . ذلك أنه

بالإضافة الى ما اتخذته الجمعية العامة من قرارات تتعلق بقضايا معينة ، فان قرارها بشأن تنفيذ

الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي يوصي مجلس الامن بالنظر في الخطوات التي يمكنه اتخاذها

لتنفيذ قراراته .

وفضلا عن ذلك ، أوضح الامين العام في مقدمة تقريره ، بعبارات واضحة لا لبس فيها ،

مسيب الحاجة الى نظام وأمن قانونيين دوليين من خلال الامم المتحدة ، في مواجهة الفوضى وعدم

الامن المتزايدين في أنحاء العالم . ويقضي الميثاق بتأمين مثل هذا النظام وهذا الأمن القانونيين

عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الامن .

وتعرب المجموعة الآسيوية عن أملها في أن تمثل هذه الدورة نقطة تحول ، وذلك بأن تكون

هي الدورة التي تبادر الجمعية العامة فيها الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال

لقرارات الامم المتحدة .

واسمحوا لي ، بعد هذه الملاحظات التمهيديّة ، أن أنتقل الى جانب أجزى من جوانب مهمتي .  
ان واجبي اليوم ، بصفتي ممثل المجموعة الآسيوية ، واجب سار ، وأود أولاً ، أن أتوجه  
بالشكر الى الذين مكنتنا واجباتهم من ادارة جلساتنا بسلاسة وفعالية . وهؤلاء هم الأشخاص  
الكثيرون الذين يعملون تحت ادارة الأمانة العامة : ضباط الأمن الذين يسهرون على فرفر الايداع ،  
والمترجمون الفوريون ، والسكرتيريون ، والسعاة ، وطبعا ، أولئك الذين يعملون من وراء الستار ،  
وموظفو صالة الوفود ومطعم الوفود . ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعبر عن أصدق تقديرنا للعمل  
الجيد المنجز على جميع المستويات .

وليس من المستحب ذكر أسماء الاشخاص في مناسبات مثل هذه . غير أننا لن نكون على خلق قويم اذا لم نذكر مآثر السيد وليام بافام وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة . ونحن نتوجه اليه والى الموظفين الذين تحت اشرافه المباشر بالشكر على ما قدموه الى وفودنا من خدمات ومساعدات ممتازة وطيبة . ونكرر من جديد تهانينا للسيد كورت فالدهايم الامين العام لاعادة انتخابه ونؤكد له تأييدنا وتعاوننا .

ونتوجه بالشكر الى أعضاء مختلف المكاتب وادارات الوكالات المتخصصة وغيرهم ممن عملوا بكد واجتهاد لتمكين الجمعية العامة من ادارة أعمالها بسلاسة . كما نشكرهم على ما قدموه لنا من مساعدة وتعاون ، وعلى أسلوبهم الجلي في تقديم الشروح والايضاحات ردا على استفسارات الممثلين . كذلك نود أن نتوجه بالشكر الى مضيفينا - حكومة الولايات المتحدة ومدينة نيويورك : الاولى لما تقدمه من مجاملة واهتمام وعناية الى وزراء الخارجية ورؤساء الحكومات ورؤساء الدول الذين يزورون نيويورك للمشاركة في المناقشات العامة للجمعية العامة ؛ ومدينة نيويورك لما تبديه من عناية واهتمام بالفين بالاحتياجات الكثيرة والمتنوعة لوفودنا ، كبيرها وصغيرها .

وانتهاء هذه الدورة هو أيضا وقت مناسب للوداع . والوداع مهمة صعبة في أحسن الاحوال وشاقة أحيانا . وهو يقترن في هذه المناسبة بالتمنيات الطيبة والتقدير - وتعرب المجموعة الآسيوية عن تقديرها للسفير جاكوب ماليك ممثل الاتحاد السوفياتي الذي غادرنا بالفعل ، لما أسهم به وندمى له التوفيق في واجباته الجديدة . ونغتتم هذه الفرصة لنقدم أحر التهاني الى السفير هوانغ هوا لترقيته الى المنصب السامي المتسم بالمسؤولية - منصب وزير الخارجية في بلاده العظيمة . وأنه لفأل طيب لهذه الهيئة أن يدعى ممثلان فيها كالسيد هوانغ هوا والسيد غيرنغو ممثل فرنسا ليعملا وزيرين للشؤون الخارجية في بلادهما . وتنتهز المجموعة الآسيوية هذه الفرصة لتعرب للممثلين الدائمين الآخرين الذين يستكملون مهامهم لدى الامم المتحدة ، عن شكرها لما أبدوه من تعاون وترجولهم النجاح في مهامهم الجديدة .

وتود المجموعة الآسيوية أيضا أن تودع اليوم السفير سكرانتون ممثل الولايات المتحدة . ومن الحق أن نقول أن السفير سكرانتون قد أتى الى مكتبه بثروة من الخبرة والفتنة السياسية من أرفع مستوى ،



بل وقبل كل شيء ، بحس وفهم أديا الى أعظم التغيير المنشط وحظيا بأكبر قدر من الترحيب . ونحن نتمنى للسفير سكرانتون التوفيق في أعماله المقبلة . ونتوجه اليه والى السيدة قرينته بالشكر لما أبدياه من مجاملات كثيرة نحو بعثاتنا ولحسن استضافتهما .

السيد الرئيس ، لقد أرجأت الحديث عنك الى نهاية كلمتي ، لانه ليس من اللائق أو ممن الذوق ، بوصفي سفيرا من آسيا ، أن استهل كلمتي بالشناء عليك . ويكفي القول أن المنطقة الآسيوية تشعر بقدر كبير من الاعتزاز والارتياح لانتخابك رئيسا لهذه الدورة ، للاسلوب الذى انتهجته فى ترؤس مداولاتنا . ونحن فخورون بارتباطنا بك فى رئاسة تميزت بالحزم والحيدة وبروح عالية من الدعاية قبل كل شيء .

السيد الرئيس ، لعل مما يعبر عن اتساع عالمية موقفك وعن الطابع الدولي لمهمتك ، ما درجت عليه من عادة تميزت بها الى حد كبير - وأقول أيضا تليق بك كثيرا - تلك هي الوردة الحمراء التي أصبحت رمزا مميزا لوجودك .

وأخيرا ، نود باسم المنطقة الآسيوية ، ان ننتهز هذه الفرصة لنعبر عن شكرنا للدول الاعضاء من المناطق الاخرى لما أبدته من دماثة خلق ومجاملة وحسن ضيافة وتقدير . ورغم ما بدا من صعوبات ، فقد كانت الغلبة فى النهاية للعقل والمودة . ونحن الاعضاء من المنطقة الآسيوية ممتنون لذلك . وتتمنى للممثلين ولوفودهم وعائلاتهم السعادة والسلام . ونرجو للذين سيسافرون الى الخارج عائدین الى بلادهم ، رحلة طيبة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا الذى سيتحدث باسم دول أوروبا الشرقية .

السيد يانكوف ( بلغاريا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، لقد كلفني وفود دول أوروبا الشرقية بواجب سار هو أن أقدم لكم أصدق تهانينا وتقديرنا لما تميزت به قيادتك للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة من براعة ومقدرة فائقتين . وقد أتاحت لنا جميعا الفرصة لكي نلمس بأنفسنا ما تتحملون به من صفات مشهودة كدبلوماسي بارز . وقد كلنت معرفتكم العميقة بالمجموعة الكبيرة من المسائل المطروحة للنقاش فى الأمم المتحدة واخلاصكم لقضية الامم المتحدة ، مفيدة للغاية فى العمل الناجح الذى اتسمت به هذه الدورة .

وليس اليوم الذي تنتهي فيه دورة عادية للجمعية العامة أنسب وقت بالضرورة لاجراء تلخيص شامل لما تحقق من نتائج . والحقيقة ان هذه ليست مهمتنا ، لان المرء يعجز عن أن يقدم في بيان قصير تقييما مفصلا لنشاط مكثف طويل امتد ثلاثة شهور . ومع ذلك ، فنحن على حق في أن نقول صراحة ان المناقشات الواسعة والقرارات المتخذة تبين أن الدورة الحادية والثلاثين كانت في مجموعها دورة مشمرة . فقد اتخذت الجمعية العامة عددا من القرارات التي سيسهم تنفيذها اسهاما جوهريا جديدا من جانب الامم المتحدة في عدد من الميادين ، في مقدمتها صيانة السلم العالمي وتعزيز الامن الدولي ، وانهاء سباق التسلح ، والقضاء على البيور الحالية للتوتر والمنازعات واقامة نظام اقتصادي جديد على أساس من المساواة وضمن الاستقلال الاقتصادي الحقيقي للبلدان النامية ، والقضاء على جميع آثار الاستعمار والعنصرية ، وزيادة التعاون الدولي في الميدانين الاجتماعي والانساني .

ولقد جرى التأكيد مرارا على انه ليس بوسع الامم المتحدة ان تقوم بدور اكبر وتفعل شيئا اكثر مما تبدي الدول الاعضاء استعداد هاله ورغبتها في عمله . فضلا عن ذلك ، فان اسهام كل دورة من دورات الجمعية العامة في تحقيق مقاصد الامم المتحدة يتوقف بشكل مباشر على صورة العلاقات الدولية اليوم ويمثل انعكاسا حقيقيا لها . لذلك فانه مما يتفق تماما مع المنطق وسلامة التفكير أن تعكس أعمال الدورة الحالية ونتائجها أمانى الغالبية الساحقة للدول الاعضاء في تعزيز الاتجاهات الايجابية التي ظهرت في الحياة الدولية خلال السنوات القليلة الماضية . ويحضرني من ذلك تصميم هذه الدول على بذل جهود جديدة كيما تشمل عملية تخفيف حدة التوترات جميع المناطق في العالم ، وتكتسب صفة الاصرار الذي لا رجعة فيه . وتعد نتائج الدورة الحادية والثلاثين بمثابة تأكيد آخر للحقيقة القائلة بأنه أصبح من الممكن ، بالتحديد ، في ظل ظروف تخفيف حدة التوترات ، ليس فقط مناقشة عدد من المشاكل الدولية العاجلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، بل وحلها أيضا بنجاح في كثير من الحالات .

ولست أبالغ اذا قلت أن من بين النتائج الايجابية البالغة الأهمية التي انتهت اليها الدورة الحالية ، الاهتمام المتزايد الذي تم ايلأؤه للمشاكل المتعلقة بضرورة وقف سباق التسلح واتخاذ اجراءات فعالة جديدة في ميدان نزع السلاح . وان الوفود التي يشرفني أن أتحدث باسمها السى هذه الجمعية العامة ترحب بهذه الحقيقة ترحيبا حارا . ونحن نرى ان الاهتمام بمشاكل نزع السلاح يشهد على الوعي المتزايد بالحاجة الى تعزيز عملية الانفراج السياسي ، وتقوية الأمن الجماعي وتعزيز نزع السلاح .

وانه لمن دواعي اغتباطنا ان نلاحظ انه توجد بين القرارات التي اتخذتها هذه الدورة ، بعض القرارات التي هي على اكبر جانب من الأهمية ، كالقرارات المتعلقة بالأسلحة النووية والتقليدية ، والقرار الخاص بفتح باب التوقيع على اتفاقية حظر استخدام تقنيات التأشير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية اغراض عدائية اخرى ، والقرارين المتعلقين بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح وعقد دورة خاصة للجمعية العامة حول نزع السلاح . وتمثل الدورة الخاصة والمؤتمر العالمي لنزع السلاح خطوة هامة الى الأمام في ميدان نزع السلاح . كذلك يمكن اعتبار القرار المتخذ بشأن عقد معاهدة عالمية لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية أحد الانجازات الايجابية لهذه الدورة .

وأظن انه تجدر الاشارة ايضا في هذا العرض الموجز لبعض قرارات الدورة ، الى تلك القرارات الرامية الى المساعدة على القضاء على البؤر الحالية للتوتر والمنازعات المحتملة ، وخاصة تلك المتعلقة بالشرق الأوسط والجنوب الافريقي وقبرص . ونحن نؤمن ايمانا عميقا بأن تنفيذ هذه القرارات التي تعكس آراء الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء هو أقصر طريق للوصول الى تسوية عادلة ودائمة لهذه القضايا العالمية العاجلة .

أما فيما يتصل بالشرق الأوسط ، فمن دواعي اغتباطنا ان الجمعية العامة طلبت استئناف مؤتمر جنيف للسلام في اقرب وقت ممكن ، مع اشتراك منامة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة باعتبارها الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني .

وبوسعنا بالفعل ، ان نقدم تقييما ايجابيا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة باعتبار انها تمثل خطوة هامة الى الأمام في النظر الى المشاكل الحادة التي تواجه الجنوب الافريقي . فقد كانت هذه المشاكل في المقدمة طوال الدورة سواء خلال المناقشة العامة او فيما اعقبها ممن

مناقشات . وتدل هذه الحقيقة ، في جملة أمور ، على مدى اهتمام ووعي المجتمع الدولي كله بالخطر المتزايد الذي يتهدد السلم والأمن في افريقيا ، بسبب سياسة الاضطهاد الاستعماري والعنصرية التي تمارسها قوى معروفة تستمر في تحدى المجتمع الدولي والرأى العام العالمي . ولا شك فـي ان القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الفصل العنصرى وروديسيا الجنوبية وناميبيا تشكل في هذا الصدد اسهاما جادا من جانب الأمم المتحدة في الشعي الى ايجاد حل معقول للأزمات والى القضاء على الخطر الكامن الذى يهدد ليس فقط الاستقرار في القارة الافريقية بل وكذلك السلم والأمن الدوليين . وعليه فنحن نرى ان المناقشات حول الحالة في الجنوب الافريقي كانت ، عن حق ، محور القضايا السياسية الرئيسية التي بحثتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين وتشكل احد احداثها السياسية الهامة .

ومن مزايا الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين انها سارت خطوة جديدة الى الأمام نحو عالمية الأمم المتحدة بأن قبلت انضمام ثلاثة أعضاء جدد . ونحن ان نعرب عن ارتياحنا البالغ لانضمام جمهورية انغولا الشعبية الى الأمم المتحدة ، وكذلك سيشيل وساموا الغربية ، نود أن نؤكد من جديد ايما **■** بأن ممثلي شعب فيتنام الباسل سوف يحتلون بين لحظة واخرى مقعدهم الشرعي في هذه المنظمة . وكلما سارعنا بازالة العقبات المصطنعة التي لا أساس لها والتي تعوق انضمام جمهورية فيتنام الاشتراكية ، كان ذلك أفضل لمكانة الأمم المتحدة ولقضية السلم والتعاون الدولي .

ورغم النتائج الايجابية التي تحققت في هذه الدورة ، فان منظماتنا بحاجة الى مزيد من الجهود الكثيرة المنسقة لجعل اسهامها في بناء عالم أفضل اسهاما اكثر واقعية على مر السنين . وأود ان اؤكد لكم ، سيادة الرئيس وممثلي الدول الأعضاء ، ان بلدان اوربا الشرقية لن تدخر جهدا ، مثلما لم تدخر حتى الآن ، لنصرة المقاصد والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة . وان تنفيذ قرارات اجهزة الأمم المتحدة هو مطلب أساسي لمتابعة مهمتها النبيلة .

واسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، ان اعرب مرة اخرى عن ارتياحنا العميق لتوجيهكم القوى والحازم والبالغ الفعالية لأعمال الدورة الحادية والثلاثين . كما أود ان اعرب ايضا عن امتنان وفود دول اوربا الشرقية لنواب رئيس الجمعية العامة ورؤساء واعضاء مكاتب اللجان الرئيسية ، وأيضا لادارات الأمانة العامة واعضاءها المرثيين وغير المرثيين ، بما في ذلك مترجمونا الشفويين والتحريريون

الذين لا يعرفون الكل ، لما ابدوه من اخلاص وكفاءة في اداء وظائفهم . وندين بشكر خاص الى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة .

وأود أيضا ان اغتتم هذه الفرصة لاهنئ مرة اخرى السيد كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة ، بمناسبة اعادة انتخابه لهذا المنصب السامي ، ولأجد له باسم وفود دول أوروبا الشرقية ، اطيب تمنياتنا بالنجاح الكبير في الاضطلاع بولايته . ونحن نعتقد ان السنوات الخمس القادمة سوف تتميز بزيادة اكبر في تعزيز دور الأمم المتحدة في متابعة اهدافها .

ونؤمن ايضا ان صيانة السلم العالمي وتعزيز الأمن الدولي واقامة نظام اقتصادى دولي قابل للبقاء ويقوم على المساواة ، هي اهدافنا المشتركة اليوم . وسوف تستمر حكومات دول أوروبا الشرقية وشعوبها في بذل أقصى ما في وسعها ، مثلما بذلت في الماضي ، لجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لبلوغ هذه الأهداف النبيلة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أعطي الكلمة الآن لممثل غيانا الذى سيتحدث باسم

دول امريكا اللاتينية .

السيد جاكسون (غيانا) ( الكلمة بالانكليزية ) : من دواعي الشرف والامتياز لي ، ياسيادة

الرئيس أن أحييكم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية في هذه الساعة المتأخرة نوعا ما ، وفي هذه المرحلة التي توشك فيها الدورة العادية الحادية والثلاثون على الانتهاء . ونود ان نعرب عن صادق شكرنا وامتنانا للأسلوب القدير والفعال والمحيد الذى اشرفت به على اعمال هذه الجمعية العامة . فقد اكدت بممارستك لوظائفك ، كرئيس للجمعية العامة ، ايماننا بمدى مهارتك الدبلوماسية التي تتمثل في نضجك المقترن بخبرتك . ولقد كنت حازما ولكن في رفق ، في توجيه اعمال هذه الجمعية العامة . وكنا نتوقع عندما بدأنا مداولاتنا يوم ٢١ ايلول / سبتمبر ان تعرض على هذه الجمعية العامة ، مجموعة شاملة وبعيدة المدى من المقترحات الرامية الى تنفيذ النخام الاقتصادى الدولي الجديد . ومن الواضح ان الكثيرين منا كانوا يأملون في ان تتسم هذه الدورة باحراز تقدم كبير في تنفيذ القرارات الأساسية المتخذة في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة .

غير ان البعض منا شعروا بالتفاؤل في ضوء التقدم المحدود الذي احرز اثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية . ويعكس القرار الذي اتخذناه منذ حين بعدم انهاء الدورة امل دول امريكا اللاتينية وغيرها من الدول في احرار تقدم جاد في الأشهر القادمة ، في التداول ، عندما نستأنف اعمالنا ، تحت رئاستك الموقرة ، يا سيدى ، حول المقترحات العملية والجديدة المنبثقة عن مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي وغيره .

واجتمعنا يوم ( ٢١ ايلول / سبتمبر ايضا في ظل خلفية حالة متطورة مؤاتية تماما لقوى التحرر الوطني . فالاستعمار ، بكل وضوح ، في تراجع ، وانتصارات الشعوب تقابل بالتصفيق في عدة انحاء من العالم . بيد ان الاستعماريين والعنصريين الذين يحكمون في ناميبيا وزمبابوى وافريقيا الجنوبية يواصلون تحدى قرارات هذه المنظمة ويضعون المجتمع الدولي امام تحد خطير .

وقد اصيبت استجابتنا اثناء دورة الجمعية العامة هذه بالخيبة نتيجة لاعمال بعض الدول الأعضاء ، وخاصة بعض الأعضاء في مجلس الأمن . ولكن الغالبية الساحقة للمجتمع الدولي لاتزال ملتزمة التزاما تاما بالعمل بعزم واصرار من اجل تصفية الاستعمار تصفية نهائية وتامة .

ولعل هذه الدورة تفتقر الى الغليان الذى تميزت به الدورات السابقة عليها مباشرة . غير اننا نرى ان الجمعية العامة قدمت خلال الأشهر الثلاثة الماضية اسهامات قوية ، ان لم تكن مذهلة ، في الأهداف العالمية للبشرية . وهي اهداف لاتزال بمثابة قوة مركزية دافعة لأنشطتنا وتعزز آمالنا في مستقبل هذه المنظمة . واتخذت قرارات هامة كثيرة اثناء دورة الجمعية العامة هذه . ومن المستحيل ، بوضوح ، اعداد بيان شامل بهذه القرارات ، ولكننا سنذكر بعضا منها .

وينبني ان نصفق للخطوات التي اتخذتها هذه الجمعية العامة والتي قاربت بيننا وبين عالمية العضوية من خلال انضمام سيشل وجمهورية انغولا الشعبية وساموا الى المنظمة . وقد جعلنا انضمام هذه الدول الى المنظمة اقرب الى الهدف الرامي الى جعل هذه المنظمة ممثلة لجميع شعوب العالم . وفي ميدان نزع السلاح اتخذنا القرار الهام بعقد دورة خاصة ، يأمل الكثير منا في ان تجرى اثناءها متابعة الحلول التي تحدث جهودنا السابقة ، متعاقبة اكثر قوة .

وبالنسبة لاحترام سيادة الدول ، اتخذنا قرارا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ويؤكد هذا القرار من جديد المبادئ الأساسية لهذه السيادة ، ولكنه يعكس ايضا قلق المجتمع الدولي ازاء الأعمال الموجهة ضد سلامة الدول - وهي ظاهرة توصف اليوم بأنها مزعزة للاستقرار .

وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ، فقد نذكرنا الاشادة بأحد ابطالها ، وهو سيمون بوليفار ، في الجلسة التي عقدت يوم ١٧ كانون الأول / ديسمبر احياء لذكراه ، بخلود اهدافه العالمية وبمقام هذه المنظمة السامي باعتبارها محفلا ملائما لا غنى عنه لمتابعة هذه الأهداف .

ولقد سعينا ، من خلال الاجراءات التي اتخذناها اثناء دورة الجمعية العامة هذه ، الى تعزيز قضية السلم والأمن الدوليين . وبدا المناخ مناسباً للتحرك الى الامام في بعض مجالات التوتر . وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، يبدو ان هناك شعورا واسع النطاق ، يتميز في الوقت نفسه بالتفاؤل ، بأن الظروف مؤاتية للمجتمع الدولي وللأطراف المعنية لبذل كل جهد لبلوغ السلام الدائم والعدل الذي أفلت منا طويلا .

وبالنسبة لقبرص اتخذنا قرارات سوف تدفع الأطراف المعنية الى البحث بمزيد من الاصرار عن حل دائم وعاقل .

هذه بعض افكارنا بشأن انجازات دورة الأمم المتحدة هذه .

واسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، ان اهنئكم ، مرة أخرى ، باسم دول أمريكا اللاتينية ، لما ابدىتموه من ائزان ورباطة جأش وحيدة في النهوض بواجباتكم والاضطلاع بمسؤولياتكم كرئيس .

ونود ان نشيد بنواب الرئيس وبرؤساء وسائر اعضاء اللجان الرئيسية ، الذين ساندوكم ، سيدي ، بمثل هذا الاقتدار . ونتوجه بالشكر ايضا الى السيد كورت فالدهايم الأمين العام الذي يشهد الجميع باخلاصه المتفاني لقضية الأمم المتحدة والى السيد ويليام بافام وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة ، الذي افاد نهجه الهادئ والفعال في تسيير اعمال هذه الدورة بسلاسة ، والى موظفي الأمانة العامة العديدين ، غير المرئيين في بعض الأحيان ، من مختزلين ومترجمين فوريين وموظفي المؤتمرات وغيرهم - الذين كان عملنا سيتأثر بشكل بالغ لولا خدماتهم المتفانية والفعالة .

وأخيرا ، اسمحوا لي ان اعرب ، باسم أمريكا اللاتينية ، لجميع الذين سيعودون الى بلادهم ، عن تمنياتي برحلة سالمة وهادئة الى الوطن . كما نتقدم اليكم ، يا سيادة الرئيس ، والى جميع ممثلي واعضاء الأمانة العامة ، بالتهاني بمناسبة الأعياد مع اطيب الأمنيات في ان يكون عام ١٩٧٧ عام سعادة ورفاهية .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة الذي سيتحدث باسم مجموعة دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول .

السيد غوسي ( مالطة ) ( الكلمة بالانكليزية ) : يشرفني ويسعدني أن أتقدم اليكم، سيادة الرئيس ، باسم مجموعة دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول ، بأصدق الشكر للطريقة الودية والصريحة والبناءة والفعالة في توجيه أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة .

وأنا اعلم ، كما سبق لي ان قلت في بداية اعمالنا ، انكم لا تحبذون خطاب المديح المطولة ، وان نهجكم في مراعاة النظام بلطف ومودة يحملني على عدم الرغبة في مخالفة ما تضررونه من رغبات . ولهذا السبب ، وحتى اتجنب تكرار ما قاله المتحدثون السابقون باقتدار ، سأتوخى الايجاز واثقا من ان ما أسهمت به رئاستكم بالفعل هو انجاز لا يحتاج الى زخرف ، انجاز سوف يصمد أمام الاختبار الناقد للمؤرخين ولمحللي اعمال المنظمات الدولية .

وانذا أذنتم لي ، يا سيادة الرئيس ، باداء ملاحظة خفيفة ، فلعلني لا أجنب الصواب اذا قلت ان هذه هي اول مرة ، بعد ٣١ دورة ، يدير فيها احد الرؤساء اعمال الجمعية العامة بيد واحدة فقط — هي يده اليسرى — تاركا يده اليمنى دون استخدام . وهذه شهادة غير مقصودة بالطريقة التي يسرت فيها صفاتكم الدبلوماسية وخبرتكم الفنية قياكم بالواجب الشاق كرئيس للجمعية العامة يمثل هذا اليسر والاقتدار . واكاد اكون على ثقة من ان هذا العائق المؤقت لا يعوقكم ايضا عن الدقة في حلقة البريدج التي ننمون اليها .

وأقول دون تجاوز وان كان ذلك بالغ الأهمية في رأيي ، انكم اظهرتم ايضا فضائل مراعاة النسبة بين الكلفة والفائدة في تخطيط اعمالنا وتنفيذها ، كما اظهرتم ايضا قيمة المشاركة الواسعة في المسؤوليات بين مختلف اعضاء المكتب . وثمة اسهام ثالث وبالغ الدلالة من جانبكم ، سيادة الرئيس ، وهو احتواء الأزمات المحتملة وقوعها قبل ظهورها الى السطح ، وقد شهدت الأشهر الثلاثة الماضية من العمل المضني امثلة كثيرة لتفادي وقوع عقبات خطيرة بفضل يدكم الخبيرة وغـير الظاهرة في توقع المشاكل وحلها في مشاورات خاصة . وليس هذا فتورا : بل فعالية .

ولم يكن ذلك الا متوقعا منكم ، ولكننا استفدنا كثيرا من نهجكم العملي الذي آمل ان يزداد صقلا في المستقبل ، لأن هذا مجال من مجالات اجراءات المؤتمرات سوف يكتسب مزيدا من الأهمية



ويتطلب اهتماما مدروسا في السنوات المقبلة . كما ان عملية المشاورات المناهضة ، مع التوجيه الصادق هي ايضا سبيل يمكننا ان نستكشفه على نحو مفيد في المستقبل كوسيلة لتحقيق حصيلة نوعية افضل لاعمالنا .

وقد صدفت رئاستكم لدورة الجمعية العامة هذه مع رئاسة بلادكم ايضا لحركة عدم الانحياز . وهذا عنصر آخر ذو مغزى في رئاستكم ، واعتقد ان هذا الطرف قد مكن جميع الوفود من تقدير وتفهم احتمالات حركة عدم الانحياز واهتماماتها ، على نحو افضل .

وعذا ايضا حدث ذو مغزى بعيد المدى بالنسبة للمستقبل ، لانه باستطاعتنا ارساء اسس التقدم عن طريق التفهم المتبادل لمختلف الاحتمالات والتصميم على التقريب بين وجهات النظر المتعارضة . ان هذا على اية حال هو السبب في وجود منظماتنا . وهدفنا تم اعلانه باسرع مما تم تحقيقه ، ولكنه جدير بكل جهد من جانبنا ، ولو لمجرد ابقاء شعاع التقدم يخترق ببل غشاوات المشاكل العديدة والمتراكمة التي لا تفتأ تخيم حولنا باستمرار . ولا يمكن ، في هذا المسعى ، ان يحدث تعب معنوى . وليس من شأن خيبة الامل الا ان تحدو بنا الى مضاعفة جهودنا لاستكشاف دروب جديدة للتقدم .

ويحق لنا ان نشعر ببعض الفخر لأن انجازنا في هذه الدورة لم يكن سيئا . ولم يحدث ثمة اى تعارض رئيسي ، ذهب الى ابعد من الخلاف الصادق في الرأى الذى هو سمة العالم الذى نعيش فيه . ويبدو ان التسلية بتوجيه النقد اللاذع الى الامم المتحدة اخذت تفقد شعبيتها . واذ كنا لا ننشر اخبارا مشيرة فليس ذلك لان الامم المتحدة ووكالاتها لا تواصل انشطتها ولا تزيد في الواقع منها ، بل ، بكل بساطة ، لان جانبها كبيرا من اعمالنا يمر دون ان يتغنى به او يعلن عنه ، وان كان ذلك مفيدا في ذاته .

وفي رصيدنا اننا نعرف ان باستطاعتنا الاعتماد على الخدمات المتفانية المستمرة التي يبذلها نيابة عن المجتمع الدولي السيد فالدماي اميننا العام الموقر الذى تعد ولايته المجددة التي ووفق عليها بالاجماع ، بشير التزام ثابت بالواجب والمثل العليا للميثاق . وقد تقدمنا في هذه الدورة خطوات الى الامام في سعينا الى العالمية ، وان لم نكن بلغنا في ذلك ، الحد الذى ربما يتمناه جميع الاعضاء .

ويبدو لي ان ما انجزناه من اعمال كان مجزيا . واظن اننا وحدنا صفوفنا واننا ابتعدنا الى حد كبير عن المواجهة . وان ادراكنا للمشاكل التي كانت تخرج الى حد ما في الماضي عن نطاق التركيز المطلوب ، قد تحسن . وان الصحافة تعيرنا اهتماما يتسم بقدر اكبر من الحرص والانصاف عما كان عليه في الماضي . واظن ايضا ان الجمهور العام سيفقدو عما قريب ، اكثر وعيا بمشاكلنا الاكثر صعوبة ، وسيكون في وضع افضل لتقييم تقدمنا ، اولحث حكوماته ، اذا افتقرنا الى التقدم ، على بذل المزيد من الجهود في التماس طرق النجاح المحيرة . واظن اخيرا اننا نترك

هذه الدورة ولدينا شعور بأن التحركات الرامية الى تحقيق التقدم السلمي والى ايجاد مناخ سياسي افضل قد يكتسب قوة دافعة جديدة خلال الاشهر الممتدة من الان وحتى موعد انعقاد الدورة القادمة للجمعية العامة . وقد كنا نرغب في المزيد ، ولكننا لا نرغب في التقليل من شأن ما انجزناه بالمعايير غير الملموسة التي هي سمة دائمة لدبلوماسية المؤتمرات الدولية .

وفي الوقت الذي توشك فيه رئاستكم واشرافكم على المشاكل الدنيوية على بلوغ نهايتهم — الاسمى ، لست اشك ، سيدى الرئيس ، في انكم سوف تشرعون في القريب العاجل ، وبعد فترة قصيرة من الراحة التي تستحقونها ، في " خوض البحار من جديد " — على حد تعبير مانسفيلد — استئناف عملكم استعدادا لدوركم التوجيهي في الاشراف على مؤتمر قانون البحار . ومن الملائم في هذه المناسبة ان اعيد الى الازمان ما حدث في الايام الاولى عندما اثار وفد المسألة ، امام دلسة البعض بل وشكوكهم . وقد امكن بفضل خصالكم الممتازة وتحرككم النشط على امتداد السنوات الثماني الطوال الماضية ، ان يتقدم قانون البحار الى الامام من مجرد بند جديد في جدول الاعمال بعنوان " بحث مسألة " الى المرحلة التي بات فيها النجاح في تناول ايدينا . ويمكننا الان ان نعمل على وضع اللمسات النهائية لاعمالنا وفقا للمفهوم الجديد للتراث المشترك للبشرية . وسوف يكون ذلك انجازا رائعا تترتب عليه نتائج بعيدة المدى ونافعة ؛ ولعله يشكل اكبر قوة جاذبة في الافق الدولي خلال الاشهر القادمة . وهو يدل على امكانيات هذه المنظمة لتحقيق تقدم ثوري . ولكن ينبغي الا نفشل ونحن نقرب من المرحلة الاخيرة ، ولن نفشل تحت رئاستكم .

ولكنني اعتقد ان من حقكم ، يا سيادة الرئيس ، استعراض نتائج هذه الدورة ، ولا افترض الانتقاص من هذا الامتياز الذي يتيح لكم ، على الاقل آخر ممارسة لحق الرد . ولن يفتقر تقييمكم الحيوي الى الدراسة الجادة ، لان الرفاهية الاقتصادية وحقوق الانسان والتقدم نحو السلم هو مسؤوليتنا الفردية والجماعية الواضحة .

واسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، باسم مجموعة الدول الغربية وغيرها من الدول ، ان نضم صوتنا الى صوتكم والى المتحدثين السابقين في توجيه الشكر الى كافة الذين ساعدونا على انجاز اعمالنا . وهم عديدون بحيث يصعب ذكرهم بالاسم ، ابتداء من السفير الجدير بالامتياز بافام على مستوى القمة الى اولئك الذين يملأون بدون كلل اباريق المياه او ينظفون الارض والسجاد .

ونود ان نشكر البلد المضيف ولجنة استقبال الوفود المعتمدة لدى الامم المتحدة لما قدموه من مجاملة ومساعدة مستمرتين ، ونقدم اليكم ، يا سيادة الرئيس ، والى زملائنا في البعثات الاخرى ، والى الامين العام وموظفيه ، اطيب تمنياتنا بمناسبة الاعياد القادمة والعام الجديد .

السيد حمزة ( اليمن الديمقراطي ) : السيد الرئيس ، ارجو المعذرة لأن الاخ السيد عبدالله . . . ليس موجودا لاسباب خارجة عن ارادته وقد كلفني بالقاء هذا الخطاب نيابة عنه .

يسعدني باسم المجموعة العربية ان اتوجه اليكم باسمى ايات التقدير لنجاحكم الباعرضي ادارة اعمال الدورة الحالية للجمعية العامة . لقد استطاعت الجمعية العامة ، في هذه الدورة ان تتخذ قرارات على درجة بالغة من الامة . وهذا اكدت الامم المتحدة من جديد ، قدرتها وفعاليتها في معالجة المسائل الكثيرة التي تحظى باهتمامنا جميعا . ويمكنني القول ان الدبلوماسية المتعددة الاطراف ، التي تمثل المنظمة الدولية مسرحها الحي والدائم ، تسير باتجاه يطفى على غيرها من الاتصالات في العلاقات الدولية الراضية . وهذا دليل على امكانيات عالم اليوم في التقارب والالتقاء ومعالجة مومه في جو من الحوار الديمقراطي والود الهادفين الى تحقيق طموحات الشعوب جميعا نحو مستقبل افضل للانسانية . اما القرارات العديدة التي اتخذتها الدورة الحادية والثلاثون ، والتي شملت نواحي سياسية وامنية واقتصادية وثقافية واجرائية كثيرة ، بما فيها تلك القرارات الهامة التي تعلق بموضوعات تناقش ، لأول مرة ، في دورات الجمعية العامة ، فهي تعبر في حقيقتها ، عن ثقة المجتمع الدولي باسره بالدور المتزايد الذي تلعبه الامم المتحدة في الحياة الدولية . ولعل ما يبعث على الارتياح الكبير في نتائج هذه الدورة ان نجد من بينها الموافقة على انضمام دول جديدة . ان قبول جمهورية انغولا الشعبية وسيشيل وساموا في عضوية الامم المتحدة هو خطوة حقيقية نحو عالمية المنظمة الدولية ، ودليل عملي جديد على وقوف المنظمة الدولية الى جانب النضال العادل للشعوب ، في مواجهة نير الاحتلال والتفرقة والاستعمار والتمييز العنصري ، بكافة اشكاله ومعانيه . واننا نعرب عن ثقتنا المتزايدة في ان تتمكن دول اخرى من الانضمام مستقبلا الى عضوية الامم المتحدة ، لا سيما جمهورية فيتنام الاشتراكية التي لا نجد اية مبررات عادلة لاستمرار بقائها خارج اطار المنظمة .

ونحن ان نشير الى النجاح الذى ساد نشاطات الدورة الحالية ، لا يسعنا الا ان نتوجه بالتقدير لا ولئك الرجال الذين كان لجهودهم ونشاطاتهم وحرصهم الدائم بالغ الاثر في وصولنا جميعا الى هذا النجاح . وانه لشرف عظيم ان نخصم بالذكر ، يا سيادة الرئيس ، كأحد ابرز هؤلاء الرجال ، حيث كان لحكمتكم وخبرتكم الواسعة بشؤون الامم المتحدة ، الى جانب مهارتكم الدبلوماسية الفائقة ، تأثير بارز في السير بمداولتنا نحو الهدف المنشود . ان في شغلكم لهذا المنصب الهام والرفيع تقدير اجماعي لشعب سرى لانكا الصديق الذى استضاف ، بكرم متزايد ، مؤتمر القمة الخامس للبلدان غير المنحازة في اب / اغسطس الماضي ، والذي بينت نتائجه الرائعة المدى الذى ما زالت تسيير فيه سرى لانكا لنصرة الحق والعدل وخدمة السلام العالمي . ولا يسعنا ، في هذه المناسبة ، الا ان نقدر باعزاز القيادة الحكيمة ، والموفقة ايضا ، لبلدكم ، في اطار مجموعة عدم الانحياز ، التي تفخر المجموعة العربية بشرف الانتماء اليها . كما اننا لا ننسى في هذه اللحظات ان نتوجه بخالص التقدير للسادة نواب الرئيس ، الذين اثبتوا وفاقهم واخلاصهم للمسؤوليات الكبيرة ، التي اوكلت اليهم . ولا يفوتنا معنا المعنى الكبير الذى عكسته الجمعية العامة في قرارها باعادة انتخاب الدكتور كورت فالدهايم ، للمرة الثانية ، لمنصب الامين العام للامم المتحدة . ان اعادة انتخاب الامين العام لا تؤكد فقط صفات الكفاءة والخبرة وحسن الادارة والحكمة ، ولكنها في نفس الوقت تمثل المكانة العالية ، من الاحترام والتقدير ، التي يكنها العالم لهذا الرجل المتفاني في اداء واجباته دون كلل او ملل . واخيرا ، اسمحوا لي ان اتقدم بالشكر والامتنان لمساعد الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة ولكل من ساهم في انجاح اعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، من موظفي الامانة العامة ، من سكرتيرين ومترجمين فوريين ومختزلين وفنيين ورجال أمن ، ولكل من شارك ، من قريب او بعيد ، في تسهيل اعمالنا جميعا في هذه الدورة . ونقول لكم - سيدي الرئيس - ولهذا الفريق الكفء الذى سار بتوجيهاتكم ، كل عام وانتم بخير وعيدا سعيدا للجميع ، ومزيديا من النجاح والتوفيق في مهماتكم القادمة ، وشكرا سيدي الرئيس .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أعطي الكلمة الآن الى ممثل البلد المضيف .

السيد سكرانتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني ، بوصفي ممثل

البلد المضيف ، أن ألقى كلمة الوداع ، بمناسبة اختتام دورة الجمعية العامة هذه ، واليكم سيدي الرئيس ،

اقدم الشكر على ما ابدىتموه على مر الايام من كياسة ونزاهة ومقدرة فائقة في منصبكم السامي هذا . وان كفاءة اتكم العالية لا تزيد من امتياز هذا المنصب المرموق فحسب ، بل انها اتاحت لهذه الدورة ان تنتهي في ساعة مبكرة من يوم مبكر ، وما كان هذا ليتأتى لولا قيادتكم الرزينة . فاليكم مني ، سيدي ، اجمل التحيات .

والى اعضاء الامانة العامة ، وخاصة وكيل الامين العام السيد بافام ، وانت اولا وقبل كل شيء يا سيدي الامين العام ، كل الاجلال والاكبار لتفانيكم واخلاصكم وفعاليتكم . ايها الزملاء الممثلون ، ان كفاءة اتكم قد جعلت هذه الشهور حافزة ومثمرة لكل واحد منا . فلكم شكر بلادى وشكرى على السواء .

واود ان استرعي انتباه الوفود الى الحالة التي كنا فيها في السنة الماضية . فقبل سنة خلت كانت مشاكل نزع السلاح ، والشرق الاوسط والجنوب الافريقي على اشدها . وكانت المفاوضات ، مع ذلك ، متجمدة .

وقد حال تدهور الوضع في لبنان دون بحث العرب والاسرائيليين عن وسائل لايجاد الحلول . ويتضاؤل احتمالات الحل السلمي في الجنوب الافريقي ، تعاظم العنف واتسع . وكان انقذ تعهد الدول العظمى باجراء . حادثات بشأن الاسلحة الاستراتيجية ومباحثات نزع السلاح موضع اخذ ورد على العموم . واثرت هذه الحالة السائدة في العالم ، كما وصفتها ، على الامم المتحدة . وازداد انعدام التقدم او حتى احتمال التقدم بسبب مجابهة من اعنف المجابهات واطارها في تاريخ الجمعية العامة : الا وهي الجدل الذي دار حول معادلة الصهيونية بالعنصرية . وبذلك اضيف عامل آخر من الشقاق الى النقاش الشديد التعقيد الدائر حول الشرق الاوسط . وتسببت الكلمات الرنانة الجارحة وبعض الافعال التي كادت تكون في مثل غلومها ، في امتعاض كثير من الناس من الامم المتحدة - في الولايات المتحدة بلاشك .

اما اليوم ، ومن الجهة الاخرى ، فثمة امل في ايجاد تسوية في الشرق الاوسط . ومرد هذا جزئيا ، وان كان ذلك جزئيا فقط ، الى ان الصراع المفجع الذي تدور رحاه في لبنان قد اخذت تخف وطأته . وهناك امر هام ايضا ، وعنوان طاقات جميع الاطراف موجهة اليوم بشكل منتج الى البحث عن الوسائل التي تجمع بين الاطراف . ولاول مرة ، تظهر كل الاطراف تصميمها متجددا على

احلال السلم . ولأول مرة ، ترغب كل الاطراف في عملية التفاوض . اما فيما يتعلق بالجنوب الافريقي ، فقد عقد العزم على التوصل الى حكم الاغلبية لأمم متعددة الاعراق تعيش في سلام . وتجري الآن مباحثات بشأن روديسيا ؛ أما المباحثات بشأن ناميبيا فهي في متناول اليد - وعمي تسمح باجراء تغيير سلمي عن طريق المفاوضات والسبيل الوحيد الذى يستبعد احوال العنف الجماعى . وهذا الاتجاه الايجابى يمتد الى القضايا العصبية المتعلقة بمراقبة التسلح ونزع السلاح ، بما في ذلك انتشار الاسلحة النووية - تلك القضايا التى ستلازما بعد ان تسوى كثير من القضايا الاخرى . واليوم ، تقتضي الضرورة ، بدون شك ، ان تخطو الدول العظمى الخطوات الاولى . وليست هذه التطورات ، في نظرى ، مدعاة للانتشاء ، ولكنها اساس يدعو للامل . وقد شهدت هذه الدورة ، على عكس الدورة السابقة ، تخفيضا في حدة المجابهة . وعولجت ، هنا ، بعض التغييرات الهامة التى شهدتها الحالة في العالم ، باسلوب اكثر نضجا يرمى الى تحسين الجو . وحدث تغيير محسوس في المزاج وان كان طفيفا . واصبح كأس الامم المتحدة نصف ممثلى بعد ان كان في السنة المنصرمة نصف فارغ .

وأعود فأقول : ليس هناك سبب للانتشاء ، فقد نكون قد خرجنا سالمين . وقد يكون ان هذا الاسلوب الجديد سيسمح لنا بانجاز المزيد من العمل معا . فبعد ان كنا على قاب قوسين او ادنى من الهاوية وتراجعنا ، ربما نستطيع الان ان ننصرف الى مهامنا المشتركة وقد حزننا امرنا على احراز تقدم هام عوض احراز انتصارات سياسية . وعلى الاقل ، فان اعترافنا المتزايد بقيمة الخطوات الصغيرة التى نخطوها معا هو بالفعل انجاز يذكر .

والان ، يا سيدى الرئيس ، والزملاء الممثلين ، مرة اخرى ارجوكم المعذرة لتقديم بعض التعليقات الشخصية ، وهذه عادة من عاداتي قد الفتومها ، ولن اطيل عليكم الحديث فيها . فبعد ان قضيت تسعة شهور كممثل امريكى ، اصبحت خبيرا سريع البديهة في كل مفاوضات الامم المتحدة . ولأكون اكثر جدية ، فانا مدين لكل واحد منكم والى الكثيرين الاخرين بتلك العملية التربوية ، وعندما سأغادر الامم المتحدة بعد شهر آخر ، سأخرج وانا ، على الاقل ، اكثر فهما للامم المتحدة ، مما كنت عليه لدى وصولي اليها .

دعوني أبدأ ببعض الأفكار الأساسية . فرغم ان للأمم المتحدة مقاصد عديدة ، فقد تكرر ذكر ثلاثة منها في الميثاق بكثرة ووضوح : صيانة السلم والأمن الدوليين ، والمساعدة على الانماء الاقتصادي ، والنهوض بحقوق الانسان . ففيما يتعلق بالغرض الأول ، فنحن نتقدم ودعوني أضرب لكم على ذلك مثلا واحدا .

منذ ثماني سنوات ، عندما قمت برحلة الى الشرق الأوسط ، أخبرني زعماء ستة بلدان زرتها انه لم يعد للأمم المتحدة دور في نزاع الشرق الأوسط . أما الآن ، فلا ينكر أحد الدور الأساسي الذي يلعبه وجود الأمم المتحدة بين سوريا واسرائيل ، وبين مصر واسرائيل . فالأمم المتحدة تعطي العالم مهلة ، بواسطة قوات حفظ السلم ، لايجاد وسيلة لاحلال السلم في الشرق الأوسط . ويوجد في الواقع ثمة اجماع في الرأي على أن الطريق الى السلم مارة ، لا محالة ، وبكل جلاء بالأمم المتحدة . وفي هذا العصر الجغرافي الاقتصادي ، فان ترابط الشعوب المتزايد في كل مكان ورغبتهم المتسارعة في بلوغ مستوى معيشة أفضل قد وضع المشاكل الاقتصادية والفرص المتاحة للأمم المتحدة في مستوى أعلى مما كانت عليه في أي وقت مضى . وغدت أمم العالم تعترف الآن بوجوب ايجاد وتطوير تقنيات جديدة لموارد العالم وتجارته ، لمواجهة الاحتياجات الخاصة للكثيرين ، ونستفيد أجمعين .

وفي كلا هذين المجالين ، أي حفظ السلم والانماء الاقتصادي ، فانني متفائل حقاً ، وأعتقد اننا كلنا هكذا ، ليس فقط بالطلبات المتعددة الموجهة الى الأمم المتحدة في هذا الصدد ، وانما كذلك باستجابة الأمم المتحدة لها ، وان كانت هذه الاستجابة محدودة . وسينبؤنا الزمن ، بعد حين ، فيما اذا كنا سنستفيد من الفرص المتاحة لنا في هذه الأمور المتاحة أمامنا الآن .

وبينما تبعث أشياء كثيرة على التفاؤل في ما يخص الهدفين الأولين للأمم المتحدة ، فان الهدف الثالث لا يشجع على التحدث عنه . فباستثناء الخطوة الناجحة التي اتخذت بمبادرة من جمهورية ألمانيا الاتحادية في ما يتصل باحتجاز الرهائن ، وأهني الجمعية العامة على ذلك خاصة بعد اطلاعي في جريدة هذا المساء على المصير المفجع الذي صارت اليه السيدة دورا بلوخ ، رغم كل هذا ، لم يحدث الكثير خلال هذه الدورة لتحسين حماية حقوق الانسان حيث هي أكثر



ما تكون بحاجة الى الحماية . ولقد تم مؤخرا شرح الآراء الراسخة والثابتة لحكومة الولايات المتحدة في هذا الموضوع ، بكل وضوح في اللجنة الثالثة.

وهذا يدفعني الى الكلام عن الولايات المتحدة . لقد قيل لي في هذا المقام مرارا وتكرارا ان على الولايات المتحدة أن تلعب دورا قياديا ، دورا قياديا لايجاد تسوية في الشرق الأوسط ، ودورا قياديا لتحقيق الأغلبية في الجنوب الافريقي ، وأن تشترك مع الاتحاد السوفياتي في ذلك الدور القيادي في مبادرات نزع السلاح ، ودورا قياديا ومتفتحا في تداخل الميدان الاقتصادي ، وأن تتزعم الغرب في حوار الشرق والغرب ، وتتزعم الشمال في حوار الشمال والجنوب . انني أعتقد اعتقادا عميقا وصادقا ان للولايات المتحدة أدوارا هامة تلعبها ، حينما تعمل مع العديد من بلدانكم ، للتوصل الى حلول عاجلة للمشاكل المستعصية المطروحة على البشرية . ترى كيف يمكن لكل أمة من أممنا أن تواجه هذا الاختيار ؟ هل نتمكن جميعا من أن نكون في مستوى المسؤوليات التي تكاثرت علينا . لا أستطيع أن أتحدث الا كواحد من الأمريكيين ، ولكن مشاعري في هذه الآونة واضحة وأمالي عريضة .

لقد ارتكبنا الأخطاء ، وشأننا في هذا شأن كل الأمم وكل الحكومات وكل الشعوب . ودخل هذا في روع الأمريكيين في العقد الأخير بشكل مثير . لقد كنا ننظر الى أنفسنا تماما كما كنتم تنظرون الينا - بارتباك وسخط في بعض الأحيان ، مع بذل بعض الجهد للتحليل الرصين . ان كل واحد منكم هنا يرى الولايات المتحدة بأعينه - فأنتم هنا ؛ وتقرأون عنا في جرائدنا كل يوم ؛ وتسمعون عنا على أمواج الاذاعة ، وتشاهدوننا على شاشة التلفزة . فحسنا وسـيئاتنا مكشوفة لكم جميعا كثيرا .

انني وأنا أنظر الى الولايات المتحدة في الوقت الذي تقترب فيه سنة الذكرى المئوية الثانية عندنا من نهايتها ، يخالجنى شعور بسيط : فأنا جدلان . فقد وجدت أمريكا أهدأ وأرزن وأكثر تواضعا ، فيما أظن ، ولكن أيضا أمتن وأكثر اطمئنانا . وأصبحنا أيضا نصفي أحسن مما كنا نفعل - وأصغينا هنا . ولكن لم نعد ننتظر من باقي العالم أن يقتدى بنظامنا الاقتصادي ، فاننا نرى انه أكثر الأنظمة الاقتصادية في العالم على الاطلاق انتاجا ، وأبدعها وأنفعها . ونحن نعلم كذلك ان باقي العالم سيلحق بنا حتما ، ان ليس بوسع أحد أن يسير بعفره .

وبعد الثلاثين سنة من القلاقل التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، أصبحت أمريكا تنعم بأمان أهم من مجرد الأمان الاقتصادي وتشهد على ذلك سنة الذكرى المئوية الثانية . فهناك نغان أعمق في سبيل التعاليم الأساسية لهذه البلاد ، التي وردت في قانون الحقوق في دستورنا . وأنا أوؤمن بأن شعب الولايات المتحدة مقتنع أشد الاقتناع ، بعد التجربة المكتسبة ، وأكثر من ذي قبل ، بأن حرياتنا الفردية ، ومجتمعنا المتفتح هما أغلى ما في حياتنا . فهما مصدر الهامنا ، وهما أيضا أمننا الحقيقي الوحيد .

ماذا يعني كل ذلك بالنسبة للأمم المتحدة ؟ أرى أنه يعني ان الولايات المتحدة ستضطلع بدور الزعامة . ويعني اننا سنحاول بقلوبنا وعقولنا أن نعمل على احلال سلم دائم في الشرق الاوسط ، وعلى تحقيق حكم الأغلبية في الجنوب الافريقي ، واقامة الأجهزة التي يتطلبها الترابط الاقتصادي ، وعلى التقدم في مراقبة التسليح وفي نزع السلاح .

ويعني أيضا انكم ستسمعون الكثير منا حول الحرية وحقوق الانسان — لأننا نؤمن بهما — ونؤمن ان عند الشعوب أينما كانت رغبة طبيعية في العيش ليس في ظل السلم فقط ، ولكن كذلك في حرية ؛ وان الحكومات تقوم في المقام الأول من أجل ضمان هذه الحقوق ؛ وانه لا يمكن لأى انسان أن يتمتع بالسلم والحرية حيث تنكر عليه حقوقه .

أعتقد انكم ستجدوننا أسهل للمعايشة وأحسن في الزعامة . وأعتقد ان الأمريكيين يحترمونكم ، يحترمون كل واحد منكم ، وسيكون عندكم سبب معقول لاحترامنا .

فكرة أخيرة ، ان الأمم المتحدة ليست برلمانا . فهي لا تستطيع أن تفرض ارادتها بسن القوانين ؛ ولا يمكنها تعريف الواقع أو اقرار الحقيقة بتصويت الأغلبية . ان الولايات المتحدة هي مجموعة من ولايات ذات سيادة ، تولدت من اتفاق الرأى ولن تكتب لها الحياة الا باتفاق الرأى . ويختصر اتفاق الرأى ، على كل حال ، في ما يلي : التزام كل واحد منا بأن يكافح من أجل حياة أفضل وأكثر أمانا لجميع البشر ، في هذا الزمن ولالأجيال القادمة .  
أتمنى لكم جميعا عطلة سعيدة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أعطي الكلمة الآن الى صاحب السعادة السيد جميل

الهارودي ، ممثل المملكة العربية السعودية .

السيد الباروى ( المملكة العربية السعودية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : أستبيح لنفسى  
أن أعرض مشروع القرار الأخير للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . وهو كالاتي :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تلاحظ ان الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة قد انتهت الآن ،

" وان تحيط علما بأنه لا بد من تسجيل تقييم مقتضب لهذه الدورة خدمة لمؤرخي

الأمم المتحدة في المستقبل ،

" وان تأخذ في اعتبارها ان بلدان العالم الثالث ، على الرغم من تأخرها عن

ركب البلدان المتقدمة النمو في الصناعة والتكنولوجيا ، قد أنجبت رجالا في مثل معيار

ها ملتون شيرلي أميراسينغ ، الذى ترأس الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة بامتياز

فريد من نوعه ،

" وان تلاحظ ان مجلس الأمن والجمعية العامة قد أجمعا على ان خدمات الأمين

العام ، السيد كورت فالدهايم قدم للأمم المتحدة خلال الخمس سنوات الماضية من الجودة

بحيث وجب انتخابه لهذا المنصب لفترة ثانية ،

" وان تلاحظ كذلك التفاني الذى أظهره أعضاء الأمانة على اختلاف مستوياتهم ،

في اضطلاعهم بواجباتهم خلال الدورة الحادية والثلاثين ،

" وادراكا منها بأن عدد الأضواء السلبية الحمراء في التصويت قد انخفض ،

وأنه قد ازداد عدد الامتناءات عن التصويت ، التى قد يعمل أن تصبح

مرتعا أخضر للاجماع على جميع القضايا الرئيسية خلال الدورات القادمة للجمعية العامة ،

" ولما كان الممثلون في الدورة الحادية والثلاثين ، بغض النظر عن الفوارق

الثقافية والايديولوجية والاشنية ، قد تصرفوا بهدوء وولين عريكة مثالين خلال الدورة ،

" تقرر الاعراب عن امتنانها العميق لرئيس الجمعية العامة ، الذى سيطر على

البحار والمحيطات ، مثل نبتون ، وقاد سفينة الدورة الحادية والثلاثين في المياه الساكنة

الى غايتها بكل رصانة ؛

"وتهنئي نفسها على انها انتخبت السيد كورت فالدهايم ، ماركو بولو الحديث الماهر د بلوماسيا والقوى البنية جسديا لفترة خمس سنوات أخرى ، وبينما هي تشفق عليه للمهمة العسيرة التي سيدعى لمزاولتها ، تحت كل زعماء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يراعوا بأمانة أكبر مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لدى صياغتهم السياسات الخاصة ببلدانهم حتى تحمل العدالة ، والسلم والازدهار الى جميع شعوب العالم ؛

"وتقدر الاخلاص وتمتدح الفعالية اللذين اظهرهما جميع موظفي الأمانة ، بفض النظر عن مراتبهم ، أثناء اضطلاعهم بواجباتهم ، ميسرين بذلك للد بلوماسيين تصريف أعمالهم في الدورة الحادية والثلاثين ، على نحو يدعو الى الارتياح ؛

"وتشيد بالبلد المضيف لأنه :

" ( أ ) عين رجلا كريم الأصل ، هو السيد وليام سكرانتون ، الحاكم السابق لولاية بنسلفانيا ، الذي ملك قلوب كل زملائه بسحر شخصيته وحصافته الفطرية ،

" ( ب ) واحتفظ لتمثيله في الدورة الحادية والثلاثين ، بلؤلؤة لم يزرعها ميكيموتو

ولكنها استنبتت في فن المسرح وفي موقفها الانساني المحض تجاه كل الذين يعرفونها ،

" ( ج ) ولها من بين أعضاء وفد ها كل ممثلي الولايات المتحدة الذين لا يحتاجون الى سرد أسمائهم ؛ فقد تصرفوا جميعهم مع زملائهم بكياسة ، بصرف النظر عن تباين وجهات نظر حكوماتهم في عدد من القضايا المدرجة في جدول أعمال الدورة الحادية والثلاثين ؛

"وتتمني أن يشترك البارودي ، وبضعة من غيره من القداماء الذين لا يزالون نشيطين ، في مداولات الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة " .

انني على ثقة من أن مشروع القرار هذا سيعتمد بالتزكية .

الرئيس : أشكر السيد البارودي ، ممثل المملكة العربية السعودية ، للطريقة

الفريدة من نوعها التي قدم بها مشروع القرار الأخير لهذه الدورة .

وقد طلب اليّ أن أخبر الجمعية العامة ان دول أوروبا الشرقية كانت تود الادلاء ببيان

حينما كنا نناقش البند ١٥ من جدول أعمال هذه الجلسة والمتعلق بانها أعمال هذه الدورة

الحادية والثلاثين . ولأسباب تقنية لم تستطع أن تفعل ذلك آنفئذ ، وتكرمت بالعدول الآن عن ذلك الطلب . على كل ، ستعرض موقفها في وثيقة ستوزعمها على الأعضاء .

واسمحوا لي الآن أن أودع وداع العزيز ، على مضض ، السيد سكرانتون ، الذى سيعتزل مهمته هنا عما قريب . لقد كان الحاكم سكرانتون في مستوى شهرته التي سبقته بأنه ذو مروءة وشهامة . وقد برهن على أنه دبلوماسي ورجل دولة محنك ، واستطاع بكياسته وصبره الكريم أن يترك ذكريات خالدة في نفوس الذين احتكوا به خلال الفترة القصيرة التي قضاها معنا . أتمنى له وللسيدة حرمه الصحة والمهنا في المستقبل . ومن نافلة القول أن أتمنى له النجاح ؛ فهو تجسيد حي له .

وطبقا للمقرر الذى توصلت اليه الجمعية العامة هذا اليوم ، أعلن الآن أن الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة قد انتهت .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ٢٠